



مدونة الإمتثال الخاصة بمكافحة الفساد للشركات

دليل مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا للسلوكيات الأخلاقية في ممارسة الأعمال التجارية

سلسلة لبتقرير القطاعي لمجلس الأعمال التجارية بالكوميسا 2020/2

مدونة الإمتثال الخاصة بمكافحة الفساد للشركات
دليل مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا للسلوكيات
الأخلاقية في ممارسة الأعمال التجارية

للمدونة الإقليمية قام مجلس الأعمال بالكوميسا بإشراك العديد من أصحاب المصلحة في منطقة الكوميسا ليدلوا بدلوهم في تصميم نموذج سهل التنفيذ مع مركز المشروعات لقواعد السلوك حول التزام المؤسسات بمكافحة الفساد. وقد تم وضع التقرير كجزء من منحة الشراكة لمجلس الأعمال بالكوميسا بهدف تعزيز التدابير الرامية إلى الحد من عدم الامتثال لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في الأعمال في (CIPE) الخاصة الدولية للمؤسسات الخاصة المؤسسات الخاصة في المنطقة. يهدف المشروع إلى بناء القدرات للقطاع الخاص ليتمكن من الحد من الفساد ويعمل على تعزيز مساهماتهم في الشفافية ومبادرات الإصلاح في مجال الأعمال الأمر الذي يساعد على خلق مناخ جيد وموات للأعمال.

اقتباس

مجلس الأعمال بالكوميسا (2019) المدونة الإقليمية لمجلس الأعمال بالكوميسا لقواعد السلوك حول التزام المؤسسات بمكافحة الفساد "نحو النزاهة في الأعمال للشركات في منطقة الكوميسا".
مجلس الأعمال بالكوميسا هو منظمة تضم مؤسسات الأعمال في عضويتها ومعروفة بأنها مؤسسة للقطاع الخاص للسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا).

مجلس الأعمال بالكوميسا، شارع بن بيللا، ص. ب. 30051، لوساكا - زامبيا (<http://www.comesabusinesscouncil.org>)

حقوق الطبع 2019، مجلس الأعمال بالكوميسا، الطبعة الأولى: 2019. كل الحقوق محفوظة.
ان كل منشورات مجلس الأعمال بالكوميسا محمية بموجب حقوق الطبع، ولذلك فإنه لا يُسمح بإعادة نشر أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه في نظام يسهل استرجاعه منه أو استغلاله بأي شكل من الأشكال إلا من بعد الحصول على الإذن بذلك من المجلس. يشجع مجلس الأعمال بالكوميسا نشر أعماله، ويسره النظر في التصديق على طلبات إعادة النشر ومنح الترخيص بذلك والتصديق على طلبات الترجمة للأعمال المتصلة بمجلس الأعمال بالكوميسا. يجب إرسال نسخة من العمل الذي يعاد طباعته أو ترجمته إلى مجلس الأعمال بالكوميسا.

إبراء من المسؤولية

ان التسميات المستخدمة والمواد المعروضة في هذا المنشور ليست بالضرورة تعبر عن أي وجهة نظر للمستشار أو لسكرتارية مجلس الأعمال بالكوميسا فيما يتعلق بالموقف القانوني لأي دولة أو أراضي أو مدينة أو منطقة، أو السلطات القائمة عليها أو فيما يتعلق بترسيم حدودها.
وعلى الرغم من أن مجلس الأعمال بالكوميسا قد بذل جهداً كبيراً في التأكد من صحة المعلومات الواردة في هذا التقرير، إلا أنه لا يستطيع ضمان أن المعلومات كلها مكتملة ومجددة، حيث أنه قد تم اللجوء إلى التقديرات في بعض الحالات نسبة لعدم توفر البيانات اللازمة. وبهذا فإن مجلس الأعمال بالكوميسا يخلي مسؤوليته القانونية من أي آراء أو معلومات وردت في هذا التقرير.

قائمة الاختصارات

شكر وتقدير

1. الملخص الإداري

1.1 مقدمة

1.2 وموريشيوس لمحات من التقارير القطرية: إثيوبيا وزامبيا ورواندا

1.3 صياغة قانون إقليمي للامتثال لمكافحة الفساد للشركات

2. مواضيع مفاهيمية

2.2 قضايا التعريف

3. دراسة قضية الامتثال لمكافحة الفساد للشركات في الكوميسا

4. إطار القوانين / القواعد / الإرشادات حول الامتثال لمكافحة الفساد داخل الكوميسا

4.1 القوانين واللوائح من البلدان التي شاركت في مرحلة التدريب

4.2 مشاهد من دول أخرى

5. مبادئ النزاهة في الاعمال والالتزام بمكافحة الفساد في منطقة الكوميسا المدونة الإقليمية

5.1 ديباجة

5.2 الغرض

5.3 النطاق

5.3.1 نظرة عامة

5.3.2 مسائل تعريفية

5.4 مبادئ للكيانات المملوكة للدولة وكيانات المصلحة العامة

5.6 السياسات والاجراءات

5.6.1 سياسة الهدايا

5.6.2 سرية الإبلاغ

6. الخلاصة

قائمة المراجع

ACC	Conformité à la lutte contre corruption
ASS	Afrique sub-saharienne
BAD	Banque africaine de développement
BAZ	Association zambienne des banques
BCR	Bien de consommation rapide
BIP	Projet de promotion de l'intégrité des entreprises
BMC	Baromètre mondial de la corruption
BOZ	Banque centrale de la Zambie
CDA	Conseil d'administration
CEx.	Chef exécutif
CLCC	Commission de lutte contre la corruption
CIPE	Centre international pour l'entreprise privée
CNGE	Code national de gouvernance d'entreprise
CNUCC	Convention des Nations Unies contre la corruption
COC	Conseil des opérateurs économiques du COMESA
COMESA	Marché commun de l'Afrique orientale et australe
CPR	Conduite professionnelle responsable
CUACC	Convention de l'Union africaine contre la corruption
CUAPLC	Convention de l'Union africaine sur la prévention et la lutte contre la corruption
DDG	Discussions de groupes
EAC	Communauté est-africaine
EDE	Entreprise d'État
EITI	Initiative pour la transparence dans les industries extractives
EM	État membre
EP	État partie
FEM	Forum économique mondial (FEM)
FCAC	Formateur à la conformité anti-corruption
FSP	Fédération du secteur privé
ICAC	Commission indépendante contre la corruption (Maurice)
IDE	Investissements directs étrangers
IDH	Indice de développement humain (IDH)
IFNB	Institution financière non bancaire
ISO	Organisation internationale de normalisation
LPDC	Loi sur la prévention de la corruption
NU	Nations unies
OAE	Outil d'auto-évaluation
OAM	Organisation regroupant les Associations membres
OBA	Organisation basée sur l'adhésion
OCDE	Organisation de coopération et de développement économiques
ONG	Organisation non gouvernementale
PACT	Groupe de travail anti-corruption du secteur privé
PFN	Point focal national
PIB	Produit intérieur brut
PME	Petite et moyenne entreprise
PPPAC	Partenariat public-privé contre la corruption
QCA	Quartier central des affaires
SADC	Communauté de développement de l'Afrique australe
S&E	Suivi et évaluation
TDR	Termes de référence
TI	Transparency International
TIC	Technologies de l'information et de la communication
UA	Union africaine
UE	Union européenne
ZABS	Bureau zambien de normalisation
ZAM	Association zambienne des industriels
ZCM	Chambre zambienne des mines



Mr. Marday Venkatasamy

السيد/ ماردي فينكاتاسامى، رئيس مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا

"لفترة طويلة ظل أمر مكافحة الفساد في أفريقيا يقتصر على الحكومات والمجتمع المدنى. وقد أن الأوان لقطاع الأعمال التجارية التكفل بأداء دور قيادى في هذا الشأن. ويستطيع الفساد القضاء على الأعمال التجارية والنمو الاقتصادى في البلاد. وينظر المستثمرون والشركاء عادة إلى مؤشرات مناخ الفساد وبيئة الأعمال التجارية لاتخاذ القرار بشأن الاستثمار في البلاد أم لا. ويتمثل هدف مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا في بناء مشروعات تجارية مُستدامة قادرة على المنافسة بشكل فعال في الأسواق الاقليمية والعالمية. وإلى جانب ذلك ضمان توفر البيئة الجيدة للأعمال التجارية والاستثمار التى يمكن فيها ازدهار الأعمال التجارية المحلية والأجنبية. ويوضح ذلك لماذا أصبح الامتثال لمكافحة الفساد بشكل كبير أحد الأسباب التى تقود إلى استدامة الأعمال التجارية والاستثمار والنمو الاقتصادى".



Ms. Sandra Uwera

السيدة/ ساندرأ أويرا، المديرية التنفيذية لمجلس الأعمال التجارية بالكوميسا

"يمثل إطلاق المدونة الاقليمية ذروة برنامج المؤسسة الذى ظل قيد التنفيذ خلال الفترة ٢٠١٨ - ٢٠٢٠، بالتركيز على السلوك الأخلاقى والنزاهة في أداء الأعمال التجارية. وتحدد المدونة الاقليمية وتيرة الإجراءات الجماعية والفردية التى يتخذها القطاع العام للحد من الفساد وتعزيز الشفافية والنزاهة. وتوفر الإرشادات التى يتعين على المشروعات التجارية والجمعيات التكيف معها ووضع و/ أو تنفيذ سياسات وطنية تتعلق بالامتثال لمكافحة الفساد داخل هياكل الحوكمة الخاصة بالمؤسسات التجارية المعنية في الكوميسا. وتشتمل على المبادئ التى تعزز الحوكمة المؤسسية والسلوك الأخلاقى والامتثال لمكافحة الفساد في جميع الأعمال التجارية، بما في ذلك الغرف التجارية والمؤسسات التجارية الكبيرة والمتوسطة أو الصغيرة في الاقليم. وتشمل المبادئ توفير الآليات التى تتعامل مع: أنظمة الحوكمة للشركات والسياسات والإجراءات وتسهيلات السداد وتقديم التقارير السرية وسياسات الهدايا وغيرها"

I. شكر و عرفان

يسعى مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا إلى تعزيز اتخاذ موقف موحد تجاه التعامل مع القطاع الخاص في الكوميسا – وذلك بصفته كقوة محركة لخلق اقتصاد السوق الذي يتبنى التكامل الإقليمي والقدرة التنافسية والتجارة والاستثمار. وبصفتها كمنظمة اقليمية تتحلى بالمسؤولية وتؤمن بنقل الأعمال التجارية من الأسواق الإقليمية إلى الأسواق العالمية فإن مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا يعمل على تعزيز الشفافية والتحلى بالسلوك الأخلاقي في العمليات التجارية.

تم دعم التقرير من خلال المنحة التي تلقاها مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا من مركز المشاريع التجارية الدولية الخاصة بموجب مشروع الامتثال لمكافحة الفساد.

قام الدكتور/ والا جابالا، بوضع المدونة الإقليمية من خلال الأبحاث والمشاورات الاسفيرية والتواصل مع مختلف الخبراء والتقارير القطرية التي قام بوضعها أربعة من الخبراء المُعتمدين من موريشيوس وزامبيا ورواندا وإثيوبيا.

ونقدر الجهود التي بذلتها مسؤولة برنامج مركز المشاريع التجارية الدولية الخاصة السيدة/ أديكاني، ومديرة سياسات الأعمال والبرامج في مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا السيدة/ مادزيفانكا لتنسيقها بين أصحاب المصلحة والإدارة الفنية ومسؤول تطوير الأعمال التجارية في مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا السيد/ موسونديري لإدارته للعمل التحريري والمديرة التنفيذية لمجلس الأعمال التجارية بالكوميسا السيدة/ ساندرأ أوويرا، والمدير الإقليمي لأفريقيا لمركز المشاريع التجارية الدولية الخاصة السيد/ إل بنسون لتوليه الإرشاد والإشراف العام على المشروع.

ويرجو مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا أن يتوجه بالشكر إلى جميع أصحاب المصلحة الذين أسهمو بوقتهم وأفكارهم القيمة في إعداد التقرير.

II. الملخص الإداري

يعتبر الفساد آفة النمو الاقتصادي التي تضعف جهود النمو في إفريقيا ويبرهن على ذلك أن القارة الإفريقية تخسر سنوياً ما يقارب ١٤٨ مليار دولار أمريكي نتيجة الفساد (بنك التنمية الإفريقي ٢٠١٥) وبحسب الأمم المتحدة فإن الفساد ليس طاعوناً خبيثاً فحسب بل هو فعلاً من أسباب ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان وتدمير الأسواق وغير ذلك، وتصنفه الأمم المتحدة على أنه "ظاهرة شريرة" تسود كل الدول ولكن تؤثر بقدراتها التدميرية بصورة أكبر على الدول النامية. ويرفع الفساد بحسب تقديرات المنبر الاقتصادي الدولي تكلفة ممارسة الأعمال التجارية بنسبة قد تصل في المتوسط إلى ١٠٪. وعليه، قد يؤثر الفساد في التصدي للفساد في أسعار السلع، وقد يؤدي لتثبيط الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر بالإضافة لإضعاف نمو الاقتصاد والأعمال التجارية.

تعتبر مكافحة الفساد ركيزة ضرورية لتعزيز نمو القطاع الخاص والتكامل الإقليمي في منطقة الكوميسا، وهناك رابط قوي بين الشفافية الشديدة والنزاهة وأخلاقيات العمل التجاري من جهة، وزيادة تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات والاندماج في السلاسل الإقليمية والدولية من جهة ثانية. ورغم كثافة الجهود حول ما يمكن أن تقوم به الحكومات للحد من الفساد فلا بد للقطاع الخاص من تصدر المشهد لأجل تحقيق التقدم المنشود في هذا الصدد. ولأجل الأسباب المذكورة أعلاه اتخذ مجلس أعمال الكوميسا دور القيادة في تعزيز امتثال أعضائه (قطاع خاص) بالنزاهة ومكافحة الفساد في الأعمال التجارية بغية الإسهام في الأسواق الإقليمية والعالمية. وقد أطلق مجلس أعمال الكوميسا في هذا الصدد مشروعاً لنزاهة الأعمال التجارية بدعم من مركز المشروعات الدولية الخاصة حيث يهدف المشروع لبناء قدرات القطاع الخاص في مجال التصدي لتحديات الفساد و لرفع مستوى مساهمة الأعمال التجارية في مبادرات الشفافية والإصلاح ما يؤدي لجعل مناخ العمل مؤاتياً لكفاءة أداء الأعمال.

وتوضح المعلومات الأساسية الناتجة عن التدريب ومن التقارير القطرية أنه بالرغم من تنفيذ العديد من دول الكوميسا لقوانين مكافحة الفساد وإقامتها لمؤسسات تُعنى بذلك فإن مستويات تطبيق هذه الصكوك على الأعمال التجارية، لا سيما الصغيرة والمتوسطة منها ضعيف جداً وذلك مع أنه من المتصور أن أعلى مستويات الفساد تستشري في مثل هذه الشركات. كما تجدر الإشارة بأن المؤسسات الكبيرة والشركات متعددة الجنسيات ملزمة بموجب هيكلها الإدارية بتطبيق سياسات للامتثال تشمل الأخلاقيات ومدونات السلوك ولوائح مكافحة الفساد وعليه فإنه بالنسبة لهذه المؤسسات والشركات توجد نصوص تأديبية بشأن تبعات عدم الامتثال لهذه السياسات.

أما النتيجة العامة الأساسية التي انبثقت عن هذا المجهود فتتمثل في القانون الإقليمي للامتثال بنزاهة الأعمال ومكافحة الفساد الذي يتصدى لجوانب متعددة ولكن يقدم بصفة خاصة مبادئ مكافحة الفساد المصممة بشكل يجعل الدوافع أو المحفزات قائمة على مستوى المنظمات التي تتكون عضويتها من المؤسسات والشركات التجارية والغرف التجارية. ومع أن المبادئ المذكورة مصاغة بشكل يجعلها قابلة للتطبيق على مستوى الكيانات التجارية فقد أضيفت أيضاً بعض السياسات والإجراءات المحددة التي يمكن للشركات اعتمادها. وختاماً، يتوقع من المنظمات التي تتكون عضويتها من المؤسسات والشركات التجارية والغرف التجارية بالكوميسا وجميع أعضائهم التمسك بالالتزام بالمبادئ الموضحة في القانون.



1. مقدمة

1.1 نبذة عامة

يعتبر مجلس أعمال الكوميسا الذي أنشئ بموجب اتفاقية السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي (الكوميسا) أحد الأجهزة السياسية حيث يُعرّف بأنه اللجنة الاستشارية لمجتمع الأعمال بالكوميسا ويتربع المجلس بموجب ولايته على عرش القطاع الخاص للدول الأعضاء بالكوميسا البالغ عددها واحداً وعشرين دولة وهو المؤسسة التجارية للكوميسا. والمجلس بوصفه هيئة تتكون عضويتها من مؤسسات تجارية يجمع تحت سقفه مجموعة متنوعة من الأعمال التجارية والجمعيات القائمة في الإقليم وذلك لتحقيق مهمة عامة هي أن يصبح المجلس المؤسسة الرائدة في القطاع الخاص في إفريقيا هادفاً لتعزيز الصناعات التنافسية والمترابطة لتمكينها من المشاركة الفاعلة في الأسواق الإقليمية والعالمية. ويقوم مجلس أعمال الكوميسا بتنفيذ مهام ولايته من خلال المناصرة والتسهيلات التجارية وتنمية الشركات.

ويتمثل أحد أبعاد العمل لتحقيق أهداف المجلس الواردة أعلاه في توفر بيانات موثوقة في الدول الأعضاء تدعم بصفة عامة الامتثال لمكافحة الفساد ونزاهة الأعمال التجارية. وقد أطلق مجلس أعمال الكوميسا في هذا الصدد مشروع نزاهة المؤسسات التجارية ليتم تنفيذه بالتعاون مع مركز المشروعات الدولية الخاصة؛ حيث يهدف المشروع لبناء قدرات القطاع الخاص في الحد من الفساد وتعزيز اسهامات الأعمال التجارية في مبادرات الشفافية والإصلاح الأمر الذي من شأنه توفير بيئة موثوقة للأعمال التجارية.

يهدف مركز المشروعات الدولية الخاصة لتعزيز الديمقراطية حول العالم من خلال الشركات التجارية الخاصة وإصلاحات السوق حيث يمثل المركز إحدى المؤسسات الأربعة الرئيسية المكونة لصندوق المنح الوطنية من أجل الديمقراطية كما أنه كمؤسسة غير ربحية عضو منتسب في غرفة التجارة بالولايات المتحدة الأمريكية. وقد عمل المركز خلال ٣٥ عاماً مع قادة المؤسسات التجارية وصانعي السياسات والصحافيين من أجل إنشاء المؤسسات المدنية الحيوية الضرورية في المجتمع الديمقراطي. ويعتبر مركز المشروعات الدولية الخاصة شريكاً مثالياً لمجلس أعمال الكوميسا فيما يخص مشروع نزاهة المؤسسات التجارية لاشتمال مجالات برامجه الرئيسية على النظم البيئية للمؤسسات، ومناصرة الأعمال، والحكم الديمقراطي، ومكافحة الفساد.

يظل الفساد مشكلة قائمة وراسخة في إفريقيا حيث يعاني منها كل من القطاعين العام والخاص. وللفساد تكلفة باهظة يمكن أن تزيد من تكلفة الإنتاج وتؤثر سلباً على نمو الشركات الأمر الذي يشكل عاملاً اقتصادياً ذا أهمية كبيرة لدول الكوميسا ودول إفريقيا الأخرى التي تعتمد اقتصاداتها على الشركات المتوسطة والصغيرة التي تبحث عن فرص النمو المتمثلة في الحصول على رؤوس الأموال والتمويل والتكامل التجاري مع سلاسل الإمداد الإقليمية والعالمية. وفي ظل تزايد مطالبات الشركات الكبرى من شركائها بالامتثال لمكافحة الفساد ينبغي على الشركات المتوسطة والصغيرة التأكد من امتثالهم لذلك حتى لا تضيق عليهم فرص عقد الشراكات وفرص التكامل في سلاسل الإمداد. ومن الحلول الرئيسية التي يمكن أن يطبقها أصحاب الشركات المتوسطة والصغيرة للتصدي للفساد في شركاتهم تنفيذ وتعزيز قيم الشفافية الشديدة والنزاهة وأخلاقيات العمل.

أعد مشروع نزاهة الأعمال بهدف مساعدة القطاع الخاص على أن يكون سباقاً في مواكبة من مسائل الامتثال بمكافحة الفساد وبنزاهة العمل التجاري. ينقسم المشروع إلى مكونين حيث اشتمل المكون الأول على تدريب ٢٠٠ شركة على الأقل في أربع من الدول الأعضاء في الكوميسا (أكثر من ٥٠ شركة لكل دولة) وهي إثيوبيا وموريشيوس ورواندا وزامبيا (دولة طور التجربة). قام خبراء معتمدون في مجال الامتثال لمكافحة الفساد في كل دولة بإعداد التقارير القطرية ويجدر بالذكر أن التقارير تضم آراء الخبراء المستقلة التي بنوها على البحث وجمع المطبوعات وخبراتهم المتعلقة بالحقل المعني في بلادهم. أما القطاعات الاقتصادية في القطاع الخاص التي تم تمثيلها فقد شملت الصناعات التحويلية والخدمات الصحية وتجارة المعادن والصناعات

والخدمات الزراعية كما شمل التمثيل الخدمات المالية وخدمات النقل والسياحة. وقد استفاد هذا الجزء من المشروع من خبرات مركز المشروعات الدولية الخاصة في مجال الامتثال لمكافحة الفساد وشبكة المدربين المعنيين بالامتثال لمكافحة الفساد المعتمدين في أنحاء إفريقيا (ACCTs) حيث قدم هؤلاء المدربون المساعدات الفنية للشركات التي شاركت في المشروع ساعية لتعزيز نظمها المعنية بالامتثال لمكافحة الفساد بما في ذلك عقد مقارنات مع أجود الممارسات العالمية. وتم تدريب الشركات المساهمة من دول مرحلة التدريب من خلال استضافة حلقات عمل لمدة يومين شملت أهداف تدريب موظفي الامتثال أو الأشخاص المسؤولين عن الامتثال أو الحد من الفساد في كل من هذه الشركات.

■ كان موضوع حلقات العمل "تعزيز نزاهة العمل التجاري للشركات المتوسطة والصغيرة في منطقة الكوميسا" وهدفها أن تتمكن الشركات المشاركة في الحلقات من الآتي:

- التحقيق في احتياجات منع الفساد في شركاتهم ووضع صياغة واضحة لها؛
- فهم وإدراك فوائد منهجيات وضع وتخطيط البرامج الفاعلة للامتثال والتأكد من اتساقها مع المعايير الدولية؛
- إنفاذ مكونات برنامج أخلاقيات مكافحة الفساد والامتثال لها داخل شركاتهم. وقد توجت نتائج فعاليات حلقات العمل بإعداد تقارير قطرية حول إجراءات الامتثال لمكافحة الفساد والعمليات والأنشطة والأنظمة ذات الصلة.

أما الجزء الثاني من المشروع فيتمثل في إعداد قانون نموذجي إقليمي لامتثال الشركات بمكافحة الفساد (وهو ما يعني به هذا التقرير). ويهدف القانون بصفة عامة لتقديم دليل توجيهي تستفيد منه الشركات في صياغة وتنفيذ (قواعد) الامتثال لمكافحة الفساد داخل مؤسساتهم الواقعة في إقليم الكوميسا. يتكون هيكل التقرير مما يلي:

يلقي التقرير في البداية الضوء من خلال التقارير القطرية على لمحات لممارسات الشركات المتعلقة بالامتثال لقواعد مكافحة الفساد في أربع من الدول الأعضاء في الكوميسا.

ثم يغطي التقرير بعض المسائل المفاهيمية ويستعرض جدوى امتثال الشركات لقواعد مكافحة الفساد في منطقة الكوميسا. يلي ذلك الأطر التنظيمية المتعلقة بالامتثال لمكافحة الفساد في الدول الأعضاء بالكوميسا والقانون الإقليمي الذي يضم مبادئ امتثال الشركات التجارية لمكافحة الفساد.

2.1 وموريشيوس لمحات من التقارير القطرية: إثيوبيا وزامبيا ورواندا

وفرت التقارير القطرية للباحثين معلومات مهمة للتبصر في مستويات تطبيق الممارسات المتعلقة بنزاهة الأعمال التجارية على المستوى الوطني. وبينما وصفت التقارير الإصلاحات التنظيمية داخل كل قطر إلى أنها ركزت بصفة رئيسية على التنفيذ على مستوى الشركات.

أورد أحد التقارير القطرية لمحة عامة حول التفاعلات فيما بين الشركات التجارية التي شاركت في حلقات العمل التي امتدت لمدة يومين. وأسفرت المناقشات عن أن أكثر أشكال الفساد شيوعاً هي التهرب الضريبي، والرشوة عند تجديد التراخيص، والأسعار غير العادلة، والتصبيق الأمني على المصدرين، ومشاكل الكم والكيف عند الوفاء بالعطاءات، والمشتريات، وسفر أعضاء مجالس الإدارات، وسوء إدارة الموظفين للوقت، وضعف التزام مجالس الإدارات. وتشمل أمثلة الفساد المذكورة كذلك الرشاوي والتسهيلات التي يضطر البعض لدفعها من أجل تجديد إيجارات الأراضي الحكومية ومن أجل الحصول على تعاقدات حكومية. وتصدر الأسباب التي يعزى إليها تفشي مظاهر الفساد المعنية غياب الحوكمة الجيدة للشركات وضعف الأنظمة المعنية بتنفيذ السياسات والإجراءات القائمة. وكشف أغلبية المشاركين عن افتقار مؤسساتهم لأفراد يمثلون نقاط الاتصال فيما يتعلق بالامتثال لمكافحة الفساد. كذلك أشارت التقارير القطرية، اعتماداً على المطبوعات في الغالب؛ إلى بعض المجالات التي تعتبر أكثر عرضة

القضاء والشرطة وإدارات الأراضي. ومن ضمن المجالات الأخرى التي تعتبر عرضة للفساد خُصت بالذكر إدارات الضرائب والجمارك.

وعموماً، فإن الدرس المستفاد من هذا التقرير القطري هو أن الشركات تحتاج من وقت لآخر لدفع نوع من أنواع التسهيلات المالية كرشوات من أجل الحصول على الخدمات. وأهم ما يقلق أصحاب المصلحة المعنيين بالأعمال التجارية المفارقة الجلية في حقيقة أن معظم عملياتهم مع القطاع العام تشهد مستويات عليا من الفساد بينما تصر الحكومات على أن موظفي الحكومة غير فاسدين.

هنالك أربع توصيات رئيسية يمكن للشركات تبنيها وتطبيقها برهاناً على تحمل عبء التصدي للفساد بصورة استباقية. التوصية الأولى تتمثل في اعتماد سياسات مكافحة الفساد بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية لأدوات الامتثال لمكافحة الفساد ولوضع تدابير الضبط والتوازن الضرورية لتعزيز المساءلة والشفافية. أما التوصية الثانية فهي إنشاء الشركات لآليات المراجعة الموثوقة الخاصة بهم لمراجعة نزاهة أعمالهم التجارية. والتوصية الثالثة تتمثل في الاستثمار في البنيات التحتية للإظهار العلني لنزاهة أعمالهم التجارية. والبعد الأخير تمثل في خلق بيئة تيسر الإبلاغ داخلياً عن المخالفات وتوفير الحماية للمبلغين.

التقرير القطري الثاني الذي نظر فيه الباحثون سلب الضوء على أنه اشتركت اثنتان وأربعون شركة تجارية تمثل قطاعات متنوعة في حلقات التدريب الخاصة بالامتثال لمكافحة الفساد حيث كانت في أغلبيتها شركات متوسطة وصغيرة مع مشاركة عدد من الشركات الكبيرة. وقد رسم هذا التقرير صورة للمعضلة التي تواجه الشركات التجارية ما بين تقديم الهدايا من جهة وتقديم الترضيات أو الرشاوى للمسؤولين الحكوميين من جهة أخرى. وعلى الرغم من أنه كما يبدو أنه في تقاليد هذا القطر يعتبر تقديم الهدايا عرفاً اجتماعياً ملزماً فقد تمت الإشارة إلى أن تسليط الضوء على الحالات التي يكون تقديم الهدايا فيها بمثابة رشوة يمثل عنصراً هاماً في تدريب العاملين في مجال الامتثال لمكافحة الفساد.

كذلك، أوضح هذا التقرير القطري من خلال استبيانات أن تصور الفساد في هذا القطر فاق ما يتجلى في الواقع ومن خلال التجارب. في واقع الأمر وبحسب باروميتر الفساد لإفريقيا فإن 5% فقط من المستفيدين من الخدمات العامة قدموا رشاوى للحصول على خدمة بينما يرى 62% أن حكومة هذا القطر تحتاج لتعزيز قدرتها على الحد من الفساد. وعليه، يظل من الضروري العمل على تعزيز جهود الحد من الفساد على مستوى القطاع العام وعلى مستوى الشركات.

وأبرز التقرير القطري الثالث الذي تم النظر فيه أن المناقشات مع الشركات المختلفة في قطاع الأعمال أشارت على وجه التحديد إلى الرشاوى، والاحتيال، ومحاباة الأقارب، واستغلال النفوذ، ودفع التسهيلات، والاختلاس على أنها أكثر أشكال الفساد انتشاراً. كذلك تمت الإشارة إلى أن هذه الأشكال من الفساد توجد غالباً في أقسام الشركات عالية المخاطر حيث إن قسم المشتريات هو الأكثر تعرضاً لمخاطر الرشاوى والاحتيال. يكون الموظفون المعنيون بالمشتريات عرضة للرشوة أثناء العطاءات نتيجة ضعف السياسات والإجراءات التي تعاني منها معظم الشركات وخاصة المتوسطة والصغيرة منها. كما أن إدارات الموارد البشرية في الشركات تكون عرضة للرشاوى ومحاباة الأقارب خاصة فيما يخص عمليات التعيين حيث يكون موظفو الموارد البشرية عرضة لمخاطر مخالفاتهم المحتملة للسياسات والإجراءات الضعيفة لشركاتهم.

لوحظ كذلك أن الشركات المتوسطة والصغيرة ليس لديها برامج ولا سياسات للامتثال ولكنها تميل لإدراج بنود مكافحة الفساد في العقود. وعموماً، توجد في الشركات الكبيرة إدارات مختصة بالامتثال بصفته الكلية وليس الامتثال بمكافحة الفساد على وجه التحديد. وتتصف سياسات وإجراءات الشركات الكبيرة بأنها متقدمة على الشركات المتوسطة والصغيرة وإن كانت لا ترقى لمستوى المعايير الدولية في تصديها للفساد.

وأخيراً، سلط التقرير القطري الرابع الضوء على رؤى في غاية الأهمية حول كيفية تعريف الفساد على مستوى الشركات حيث اتضح أن الشركات المتوسطة والصغيرة لا تدرك أن الهدايا التقديرية يمكن فهمها على أنها رسوم تسهيل إذ أنها تصبح متوقعة في المستقبل. ومن ناحية أخرى أشارت الشركات الكبرى الممثلة أن لديها سياسات مكافحة الفساد الضرورية ولكن مجالات اهتمامها كانت في التدريب والاتصالات وكذلك في المتابعة والتقييم.

التوصية الرئيسية للتحسين رأت أن يشتمل التدريب على دورة تدريبية للشركات المتوسطة والصغيرة وهي تنتقل لطور الامتثال لسياسات مكافحة الفساد وذلك لأن معظم المشاركين رأوا أن ذلك قد يشكل تحدياً في البداية؛ أي القدرة على القيام بالأعمال بشفافية في الوقت الذي تتطلب فيه بيئة العمل تقديم تسهيلات لإنجاز الأعمال. وضمت التوصيات الأخرى وضع برنامج فعال للامتثال لسياسات مكافحة الفساد يشمل دورات تدريبية عن المراجعة وإعداد التقارير والتحقيقات وسياسات الهدايا وبذل العناية اللازمة من مختلف أصحاب المصلحة في المنظمة المعنية.

يسلط ملخص النقاط والتحليلات الهامة من جميع التقارير الضوء على الآتي:

- يعاني القطاع الخاص من وطأة الفساد سواءً كان فساداً طفيفاً مثل الحاجة المتكررة لتقديم الرشاوي أو كان فساداً كبيراً مما يشير إليه مسح باروميتر الفساد الإفريقي. تشير الدلائل إلى أن معظم الشركات التجارية تشعر بالحاجة لبذل المزيد من الجهود لمكافحة الفساد في بلد يحدث فيه الفساد الصغير في أدنى مستوى، أو ما إذا كان الفساد هو ما يحدث داخل عمليات الشركة نفسها في شكل محاباة
- تشير التوصيات إلى أن المساءلة هي عملية التصدي الرئيسية مع نقاشات محددة حول الشكل الذي ينبغي أن يتخذه مثل هذا النوع من المساءلة الجماعية للأعمال التجارية
- يوجد بوضوح إدراك لقدرة الشركات على التصدي للفساد ولكن شريطة العمل معاً وبشكل استباقي لتنظيم السلوك والممارسات في محيط العمل أولاً ثم بعد ذلك مطالبة الحكومات باتخاذ الإجراءات لجعل بيئة العمل مواتية وشفافة بصورة أكبر وجعل أنشطة الفساد عسيرة على المسؤولين.
- الحاجة لتعزيز نظم الإدارة في الشركات المتوسطة والصغيرة لأهمية ذلك لدعم الامتثال لسياسات مكافحة الفساد داخل هذه الشركات.

3. صياغة قانون إقليمي للامتثال لمكافحة الفساد للشركات

الجزء الثاني من المشروع مستمد بدرجة كبيرة من حلقات العمل والتقارير القطرية التي تم القيام بها في الجزء الأول من وضع القانون الإقليمي المعني بالامتثال لمكافحة الفساد للشركات كما يتضح في هذا التقرير. كذلك فإن التقرير مستمد من البحث الذي أجري على عينات أكبر لدول الكوميسا مع التركيز على لوائح الامتثال وأثرها على تعزيز كفاءة الشركات.

وما تبقى من هذه التقرير يتخذ الهيكل الموصوف فيما يلي. يتناول الفصل الثاني بعض المواضيع المفاهيمية المتعلقة بالامتثال لمكافحة الفساد ونزاهة الأعمال بينما يتعمق الفصل الثالث في تناول دراسة جدوى امتثال الشركات لمكافحة الفساد في منطقة الكوميسا.

ويغطي الفصل الرابع أطر القوانين واللوائح المتعلقة بالامتثال لمكافحة الفساد بالكوميسا حيث ينظر هذا الفصل أولاً في الاتفاقيات والقواعد على المستويين العالمي والقاري وذلك قبل تناول القوانين واللوائح الوطنية والممارسات المستقلة. ويجدر بالذكر كذلك أن المعايير والهيكل الإشرافية تُنظر فيها باعتبارها ذات أهمية كبرى خاصة لما يرى لها من تأثير قوي في الحد من الفساد والرشوة.

أما الفصل التالي فيتناول القانون الإقليمي: مبادئ نزاهة الأعمال والامتثال لمكافحة الفساد بالنسبة للمؤسسات، في حين أن الفصل قبل الأخير يدور حول سياسات وإجراءات الامتثال لمكافحة الفساد في المجالات الرئيسية. أما الفصل الختامي فيقدم توصيات بشأن اعتماد وإطلاق قانون الكوميسا الإقليمي للامتثال لمكافحة الفساد.



2. مواضيع مفاهيمية

2.1 الأطر الشاملة

إن أفضل تمثيل للمواضيع المفاهيمية يكون من خلال إطار مفاهيمي يحدد من هم الفاعلون والأطراف ذوو الصلة بكل ما يتعلق بالامتثال لمكافحة الفساد ونزاهة الأعمال ويرسم كذلك العلاقات التي تربطهم كما هو موضح في الشكل رقم 1 أدناه. ويعطي هذا الإطار المؤسسات التجارية سياقاً لإدراك أبعاد الحرب على الفساد التي تتعدى حدود أوطانهم ولعل ذلك يقود أيضاً لإلهاب حماسهم للامتثال لمكافحة الفساد.



الترجمة من أعلى لأسفل: الاتفاقيات القارية والدولية؛ المعاهدات الإقليمية؛ القوانين والهيئات الوطنية والمعايير والتراخيص؛ الجمعيات التجارية وغرف التجارة؛ الكيانات التجارية؛ الفاعلون والموظفون

الشكل رقم 1 : الإطار المفاهيمي لتوضيح اتساع وتوالي مدى أثر المواضيع المفاهيمية بالنسبة لنزاهة الأعمال والامتثال لمكافحة الفساد.

ينبغي في البداية وللأهمية القصوى عند مناقشة المواضيع المفاهيمية إدراك وجود اتفاقيات قائمة بالفعل على المستويين القاري والدولي ترمي للتصدي للفساد ذي الصلة بمؤسسات القطاع الخاص. ولا ينبغي الشك إطلاقاً في أن كل الدول الأعضاء في الكوميسا قد وقعت وصادقوا على هذه الاتفاقيات وأن سن تشريعات وطنية لمكافحة الفساد إنما يقوم على هذه الاتفاقيات نفسها. كما أن معظم هذه الدول، إن لم تكن كلها قد أنشأت هيئات أو مفوضيات لمحاربة الفساد نتيجة لتوقيعها على تلك الاتفاقيات. والتحدي المفاهيمي الذي يبرز نفسه هو ما إذا كان قيام الهيئات الوطنية لمكافحة الفساد في كل دولة ذات سيادة كافياً لمثل أهداف ومرامي الاتفاقيات القارية والدولية، أم هناك حاجة أيضاً إلى الخوض في فعالية الكيانات في الدول الأطراف والدول الأعضاء. ويبرز كذلك تحد فلسفي آخر هو ما إذا كانت المعاهدات التي قامت بموجبها الجماعات الاقتصادية الإقليمية تقتبس من الاتفاقيات القارية أو الدولية فيما يتعلق بمكافحة الفساد. ولا يبدو أن ذلك هو واقع الحال في الكوميسا ما يؤدي لتصور وجود فجوات في تناول المعاهدة لمكافحة الفساد ونزاهة الأعمال. على سبيل المثال، لا تشير المعاهدة التي قامت بموجبها الكوميسا في موادها المتعلقة بتنمية القطاع الخاص إلى الفساد ولا إلى الامتثال لمكافحة الفساد ولكن تشير المعاهدة في المادة (١٥١) لخلق بيئة مواتية للقطاع الخاص كما تشير المعاهدة في المادة (١٥٢) إلى تعزيز القطاع الخاص.

وعلى مستوى السيادة الوطنية ينبغي كذلك إدراك أهمية مفاهيم قوانين مكافحة الفساد وهيئات مكافحة الفساد خاصة فيما يلي القطاع الخاص. ويمكن القول بصفة عامة إن معظم الفاعلين في القطاع الخاص يميلون للظن بأن قوانين وهيئات مكافحة الفساد أمر يخص القطاع العام. كذلك، بالإضافة لقوانين مكافحة الفساد توجد على المستوى الوطني مفاهيم تتعلق بالمعايير والتراخيص التي إن تم احترامها وتبنيها يمكن أن تسهم بطرق شتى في التصدي لدواعي الفساد ومنعه في المؤسسات التجارية. إن دعم المعايير تصحبه دوافع ومبادرات مثل نظم إدارة مكافحة الرشوة المقتبسة من معيار إيزو ISO 37001 والتي يمكن أن تتولى أمرها الهيئات الوطنية المعنية بمكافحة الفساد لتكملة هذا الجهد الذي يقوم به مجلس أعمال الكوميسا. ويبدو أن تطبيق هذا المعيار يعزز من تحديد مخاطر الفساد والتوثيق للمستندات والإجراءات التي يمكن من خلالها التقليل من الرشوي أو منعها.

هنالك أيضاً مفهوم المنظمات التي تتكون عضويتها من مؤسسات تجارية وغرف التجارة التي تقوم داخل الحدود الوطنية. ويمكن الاحتجاج بأنه ليس كل المؤسسات التجارية في الوطن المعني تكثر كثيراً كمثل هذه المنظمات والدور الذي يمكن أن تلعبه والفوائد التي تجني من العضوية فيها. ينبغي الإشارة إلى أن الكوميسا تناشد الدول الأعضاء بأن تدعم تنمية مؤسسات وشركات القطاع الخاص التي تعمل في شتى مجالات الأنشطة التجارية (المادة ١٥٢، ٢ - أ) كما أن المعاهدة تحت الدول الأعضاء على الاعتراف بالمنظمات التي تمثل المؤسسات التجارية على مستوى المنطقة كلها والاسهام في تعزيز كفاءة عملياتها.

وفي ظل وضع مثالي، ينبغي على المنظمات التي تتكون عضويتها من مؤسسات تجارية وغرف تجارة أن تقود الحرب على الفساد وغيره من المساوئ داخل الأعضاء المنتسبين لها. وما تشجيع الكوميسا للدول الأعضاء على إنشاء منظمات للقطاع التجاري الخاص إلا شهادة بأهمية التأثير المتوقع حدوثه عندما تعمل هذه المنظمات بكفاءة على استقطاب وإشراك الفاعلين في القطاع الخاص بهذه الدول. ويمكن للأدوار التي تلعبها مؤسسات أو منظمات القطاع الخاص أن تمتد إلى مستوى الشركات الخاصة التي تعتمد على المنظمات التي تتكون عضويتها من مؤسسات تجارية وغرف التجارة في توضيح المجالات الضبابية غير الواضحة مثل الفرق بين الإهداء والرشوة وبين التقدير والترضية.

ومما ينبغي إدراكه أيضاً أن هنالك قضايا مفاهيمية تتعلق بالمؤسسات التجارية نفسها، خاصة أنها تمثل قطاعات مختلفة وتختلف في أحجامها وأحياناً تخضع لسلطات تنظيمية مختلفة. وحتى في حالة تطابق نوع وحجم المؤسسة التجارية فإن عمل المؤسسات تحت دوائر اختصاص مختلفة يؤدي لاختلاف مواقفها ومناهجها المتعلقة بمكافحة الفساد. وعليه، بالرغم من الحاجة لضمان تغطية مبادئ الامتثال لمكافحة الفساد لكل المؤسسات التجارية إلا أنه ينبغي إدراك الاختلافات في حجم المؤسسات ونوع القطاع المعني وكذلك المسائل التنظيمية ومسائل اختلاف دوائر الاختصاص ذات الصلة.

إن المؤسسات التجارية المملوكة (SOEs) للدولة والمؤسسات التجارية ذات المصلحة في القطاع العام (PIEs) هي مؤسسات تكون ملكيتها الكاملة أو شبه الكاملة للحكومة وتقوم بأنشطة تجارية باسم الحكومة بخلاف تقديم السلع العامة، ولهذه الكيانات الحكومية أو شبه الحكومية أهمية محورية للنقاش المعني بدعم الامتثال لمكافحة الفساد، وليس ذلك فقط فيما بينها، بل كذلك فيما بينها والمؤسسات الأخرى خاصة الشركات المتوسطة والصغيرة، التي يمكن أن تعقد تعاملات تجارية معها. إن المؤسسات التجارية ذات المصلحة في القطاع العام في موريشيوس كما يعرفها قانون إعداد التقارير المالية لسنة ٢٠٠٤ تشمل كيانات مذكورة في سوق الأسهم بموريشيوس، ومؤسسات مالية تخضع للتنظيم من بنك موريشيوس، وبعض المؤسسات المالية التي تخضع للتنظيم من مفوضية الخدمات المالية، والشركات الضخمة أو مجموعات الشركات (كما يحددها قانون إعداد التقارير المالية) وغيرها من المؤسسات

أما بالنسبة للسلوكيات التي تمارسها الشركات التجارية نفسها، فهناك تحديات مفاهيمية حتى في ظل اختلاف دوائر الاختصاص القضائي لهذه الشركات يتمثل في عدم التفريق بين تقديم الهدايا وآيات التقدير من جهة ودفع الرشاوي والتسهيلات من جهة أخرى. هناك دوائر قضائية يسود فيها مفهوم يبدو راسخاً هو أنه من المستحيل قضاء الحاجات بدون دفع رشوات بينما توجد دوائر أخرى يسود فيها الاعتقاد باستحالة وجود بيئة خالية من الفساد. وهناك أيضاً دوائر يشار فيها إلى صعوبة نجاح الشركات التجارية بدون عقد علاقات مع الساسة.

تتضمن المفاهيم الأخرى ذات الصلة بمفاهيم الامتثال لمكافحة الفساد في الشركات داخل الكوميسا أموراً مثل المساءلة والشفافية وتعارض المصالح. وهناك حاجة لتوحيد المسائل المتعلقة بمكافحة الفساد على امتداد المنطقة كلها ويشمل ذلك توحيد فهم وتعريف وتطبيق مفاهيم أو قوانين الامتثال لمكافحة الفساد.

وأخيراً، هناك حاجة لوجود موظفين مسؤولين عن الامتثال لمكافحة الفساد في المنظمات والشركات وليس هذا المفهوم غريباً فقط على كثير من الشركات، خاصة المتوسطة والصغيرة منها بل أن كثيراً منها لا يملك الموارد الكافية التي تجعل تلك التعيينات أمراً مستطاعاً. ومن ناحية أخرى هناك آراء تقول بأن الحرب على الفساد مسؤولية كل الموظفين وينبغي توفر البيئة التي تشجع الإبلاغ عن أنشطة الفساد. ومما سبق تنبع قضية الحاجة لتوفير الحماية الكافية للمبلغين عن الفساد.

إن الحرب على الفساد في المؤسسات التجارية في الدول الأعضاء في الكوميسا لها فوائد جمة ليس فقط في توضيح القضايا المفاهيمية ولكن أيضاً في ضمان أنها ليست في حد ذاتها عوائق لتبني نزاهة الأعمال والامتثال لمكافحة الفساد كممارسات فضلى لمجتمع الأعمال.

الفساد

يشمل الفساد في معظم النظم القضائية جرائم الرشوة والابتزاز والغش والخداع والتواطؤ والإكراه وغسيل الأموال. ومع ذلك، لا يوجد تعريف موحد أو منسق للفساد.

تشير معظم الأدبيات إلى أن تعريف الفساد على النحو الذي قدمه جوزيف ناي مقبول بشكل عام، ويتم تعريفه على النحو التالي: السلوك الذي ينحرف عن الواجبات العادية لدور عام بسبب مصلحة خاصة (الأسرة، زمرة خاصة قريبة)، أو مكاسب مالية أو مكاسب اعتبارية؛ أو ينتهك القواعد ضد ممارسة أنواع معينة من التأثير الجالب للمصلحة الخاصة. يشمل ذلك سلوكًا مثل الرشوة (استخدام المكافآت لإفساد حكم شخص في موضع ثقة)؛ محاباة الأقارب (إضفاء المحسوبية بسبب علاقة القرابي بدلاً من الجدارة)؛ والتملك غير المشروع (التخصيص غير القانوني للموارد العامة للاستخدامات الخاصة).

لا تعرّف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) الفساد صراحة. بل إنها تحدد الأعمال التي تعتبر من الفساد: الرشوة والاختلاس وغسيل الأموال وإخفاء وعرقلة العدالة.

يقدم الاتحاد الأفريقي تعريفاً أكثر شمولاً للفساد في المادة (٤)، البند ١ من اتفاقية الاتحاد الأفريقي للمنع والمكافحة (AUCPC). الفساد والجرائم ذات الصلة:

(أ) طلب أو قبول، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر، من قبل موظف عمومي أو أي شخص آخر، لأي سلع ذات قيمة نقدية أو أي منفعة أخرى، مثل هدية أو خدمة أو وعد أو ميزة لنفسه أو لنفسها أو لشخص أو كيان آخر، مقابل أي فعل أو امتناع عن فعل أثناء أدائه لوظائفه العامة.

(ب) عرض أو منح، بشكل مباشر أو غير مباشر، موظف عمومي أو أي شخص آخر، أي سلع ذات قيمة نقدية أو أي منفعة أخرى، مثل هدية أو خدمة أو وعد أو ميزة لنفسه أو لنفسها أو لشخص أو كيان آخر، مقابل أي فعل أو امتناع عن فعل أثناء أدائه لوظائفه العامة.

(ج) قيام شخص عمومي أو أي شخص آخر، لأغراض لا علاقة لها بالأغراض التي فُصدت بها، لمصلحته أو منفعته الخاصة أو لصالح طرف ثالث، بتحويل أية ممتلكات تابعة للدولة أو وكالاتها حصل عليها هذا المسؤول بحكم منصبه، إلى وكالة مستقلة، أو إلى فرد.

ومع ذلك، وعلى الرغم من شمولية تعريف اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد، إلا أن التعريف يولي اهتمامًا لإساءة استخدام الثقة في القطاع العام بينما يصمت بشأن مساءلة القطاع الخاص وبالتالي تنشأ الحاجة إلى التوسع التنظيمي أو المراجعة على المستوى الوطني لاستيعاب هذه المسألة.

بعض تعريفات دول الكوميسا للفساد هي كما يلي:

إثيوبيا: إعلان رقم ٨٨١-٢٠١٥: ينص إعلان جرائم الفساد على أن الجرائم المتعلقة بالفساد تشمل ميزة لا مبرر لها، والرشوة، وقبول الهدايا أو المزايا مقابل خدمة (مدفوعات التيسير/المتاجرة في النفوذ).

أو غندا: يقدم قانون مكافحة الفساد لعام ٢٠٠٩ تعريفاً واسعاً للفساد يشمل جوانب الرشوة والميزة غير المبررة والترضية والمحسوبية وبعض حالات تضارب المصالح وتحويل الملكية.

زيمبابوي: يسلط الفصل ٩:١٦ من قانون منع الفساد الضوء على أعمال الفساد لتشمل الرشوة، ومدفوعات التسهيل، والقيود المفروضة على الهدايا، والميزة غير المبررة، والسرقعة، والاحتيال، والاختلاس. مصر: يرد قانون مكافحة الرشوة المصري ("القانون") في قانون العقوبات. وتحظر المواد من ١٠٣ إلى ١٠٦ من القانون على الموظف العمومي أن "يطلب" أو "يقبل" أو "يأخذ لنفسه أو لآخر" أي "وعد" أو "هدية" أو "منفعة"، سواء كانت مادية أو غير مادية، من أجل "أداء" أو "الامتناع عن أداء" وظيفة متصلة في منصبه، حتى إذا كان يعتقد خطأً أن هذه الوظيفة تقع ضمن نطاق "واجباته الرسمية".

جمهورية الكونغو الديمقراطية: تحكم تشريع مكافحة الفساد بشكل أساسي الجريمة الرسمية للقانون الجنائي رقم ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٤ المادة ١٤٧-١٥١ التي تحظر الفساد بما في ذلك الرشوة وإساءة استخدام المنصب والمتاجرة بالنفوذ (استلام الهبات أو الهدايا لأداء الخدمات).

إن معظم بلدان الكوميسا، إن لم يكن جميعها، جرّمت الفساد وتنص على تعريفه في أنظمتها التشريعية الوطنية. لذلك، توفر اللوائح المحلية إرشادات حول معنى الفساد وتفسيره داخل كل دولة. لأغراض القانون الإقليمي، ينبغي أن تقدم كل من اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بعض التوجيهات حيث صدقت الأطراف على الصكوك.

الرشوة

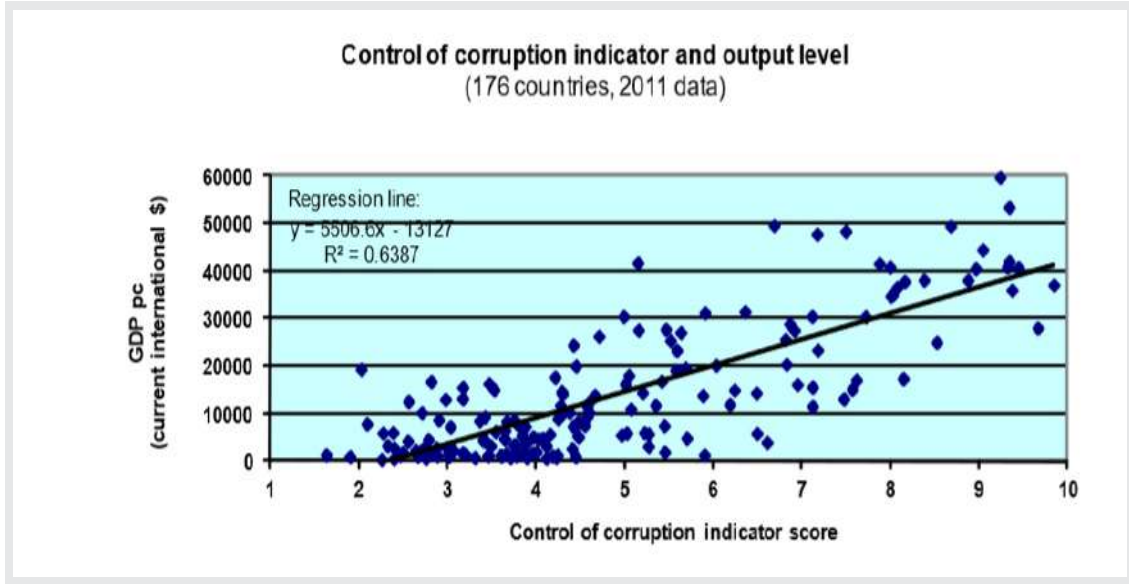
الرشوة هي واحدة من أكثر أشكال الفساد شيوعاً، ومن المهم أن يكون لدينا بعض الإدراك المفاهيمي للمصطلح. يقدم تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٢٠١٦) بعض التوجيهات لفهم سياسات مكافحة الرشوة في أفريقيا. يعرف التقرير الرشوة على أنها: "... فعل متعمد يتم بموجبه تقديم أو الوعد بتقديم أو إعطاء ميزة غير لازمة لحث شخص على التصرف أو الامتناع عن التصرف فيما يتعلق بأداء واجباته الرسمية، من أجل الحصول على أو الاحتفاظ بالأعمال التجارية أو أشكال أخرى من الميزات غير اللائقة في تسيير الأعمال". وهي تميز الرشوة عن مدفوعات التسهيل، مما يشير إلى أن الأخيرة تشير عادةً إلى مدفوعات أصغر تُعرف غالباً باسم "مدفوعات التيسير" تُمنح لموظف حكومي لضمان إتمامه في القيام بخدمة يُفترض به قانوناً تقديمها. ويشير التقرير كذلك إلى أن معظم البلدان، لا تزال تحظر أي شكل من أشكال مدفوعات التسهيل في نص القانون، ولكن ليس في الممارسة الفعلية. ويتم تبيان ذلك أيضاً في تشريعات دول الكوميسا المذكورة أعلاه حيث يُحظر دفع مدفوعات التيسير أو المتاجرة في النفوذ.

عادة ما يرتبط تيسير المدفوعات أو المتاجرة بالنفوذ بالموظفين العموميين، وبالتالي يمكن أن تكون الممارسات متفشية في القطاع الخاص دون أي توجيه أو قيود. في الواقع، تمارس بعض الشركات أو الثقافات بشكل علني "ضيافة الشركات" أو "تقديم الهدايا" كما يتجلى في بعض الملامح من تقارير الدول. ومع ذلك، فلا بد للقطاع الخاص من احترام القانون عند التعامل مع الموظفين العموميين. علاوة على ذلك، عند التعامل في العلاقات البيئية داخل القطاع الخاص، ستظل هناك حاجة إلى تطبيق الشفافية والنزاهة. ويجب على الشركات أن تضع إجراءات واضحة حول تلقي الهدايا وتقديمها لتوجيه الممارسة.



3. دراسة قضية الامتثال لمكافحة الفساد للشركات في الكوميسا

وفقاً للأمم المتحدة، "الفساد هو وباء خبيث له مجموعة واسعة من الآثار المدمرة على المجتمعات. إنه يقوض الديمقراطية وسيادة القانون، ويؤدي إلى انتهاكات حقوق الإنسان، ويشوه الأسواق، ويقوض نوعية الحياة ويتيح ازدهار الجريمة المنظمة والإرهاب والتهديدات الأخرى للأمن البشري". تشير الأمم المتحدة إلى أن هذه "الظاهرة الشريرة" موجودة في جميع البلدان، ولكنها ذات خصوصية في العالم النامي حيث تكون آثارها أكثر تدميراً. علاوة على ذلك، يمكن القول أن أحد العناصر الرئيسية في ضعف الأداء الاقتصادي هو الفساد وأنه عقبة رئيسية أمام التخفيف من حدة الفقر والتنمية (الأمم المتحدة، ٢٠٠٤). وهذا بالتأكيد يؤسس كما ورد في تقرير (2015) لقضية قوية للغاية في قطاع الأعمال لحراك مكافحة الفساد. في الواقع، يشير البنك الإفريقي للتنمية منظمة



مؤشر الرقابة على الفساد ومستوى النتائج (١٧٦ دولة، بيانات ٢٠١١)
المحور الأفقي درجات مؤشر الرقابة على الفساد؛ المحور الرأسي: الناتج المحلي الإجمالي/الفرد بالدولار الأمريكي

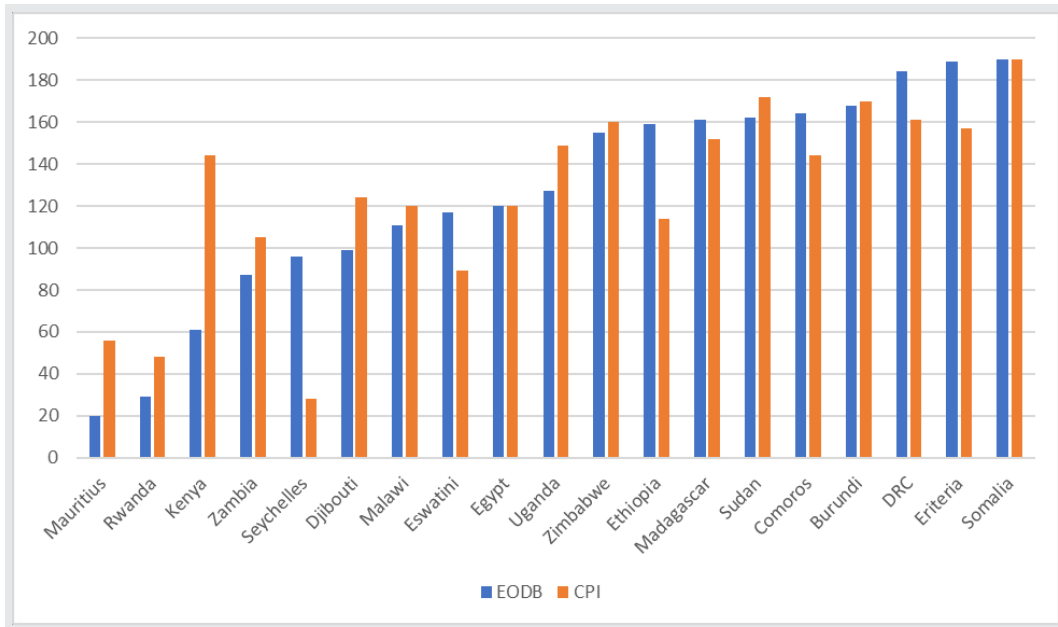
التعاون الاقتصادي والتنمية (٢٠١٦) إلى أن أفريقيا تخسر أكثر من ١٤٨ مليار دولار أمريكي سنوياً بسبب الفساد. الشكل 2: يُظهر ارتباطاً قوياً لمؤشر درجة التحكم في الفساد مقابل الناتج المحلي الإجمالي للفرد، مما يعني ضمناً أن ارتفاع مستويات الفساد من المحتمل جداً أن يؤدي إلى انخفاض مستويات الأداء الاقتصادي

في حين أن قضية قطاع الأعمال ضد الفساد يتم تبيانها بشكل مباشر على مستوى كيان تجاري محدد، ينبغي إدراك أنه عندما يتم تحقيق الارتباط بين مستويات الفساد وأداء الاقتصاد، كما هو موضح في الشكل ٢ أعلاه، فإن الفساد له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي للبلدان. بتعبير أدق، وجد أن الفساد يقلل الاستثمار وبالتالي يؤثر على النمو الاقتصادي. وبالفعل، فكلما كانت مستويات الفساد أعلى وأقل قابلية للتنبؤ بها في بلد معين، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يكون هو الأكثر تأثراً سلبياً. علاوة على ذلك، فقد ثبت أن الفساد يقلل من الإنفاق على السلع العامة مثل التعليم والصحة والأمن وما إلى ذلك. كما وصفت بعض الدراسات الفساد بأنه ضريبة على الشركات لأن له نفس تأثير الضريبة.

كما ينبغي إدراك أن الفساد يمكن أن يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأداء الاقتصادي الضعيف كما هو موضح في التصنيفات العامة للدول الأعضاء في الكوميسا حول المؤشرات العالمية. بعض الأمثلة على ذلك تشمل سهولة ممارسة أنشطة الأعمال من قبل البنك الدولي الذي يصنف الدول الأعضاء في الكوميسا من ٢٠ (الأفضل) إلى ١٩٠ (الأسوأ) بمتوسط ١٢٦ مقابل البلدان في مناطق أخرى مثل دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان) حيث يبلغ المتوسط ٨٣. ولكن على وجه التحديد، من حيث الترتيب الخاص بالفساد، تم تصنيف الدول الأعضاء في الكوميسا من ٢٨ إلى ١٩٠ في مؤشر مدركات الفساد (CPI) لمنظمة الشفافية الدولية (TI)، بمتوسط ١٢٦ مرة أخرى. بالنسبة لدول الآسيان، كان المتوسط ٩٢، لتصنيفات ٢٠١٨.

2015 المصدر: أوراق عمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسنة ٢٠١٥، تقييم التدابير الخاصة بالامتثال لمكافحة الفساد ونزاهة الأعمال لإدارات الشركات المملوكة للحكومة في جنوب إفريقيا

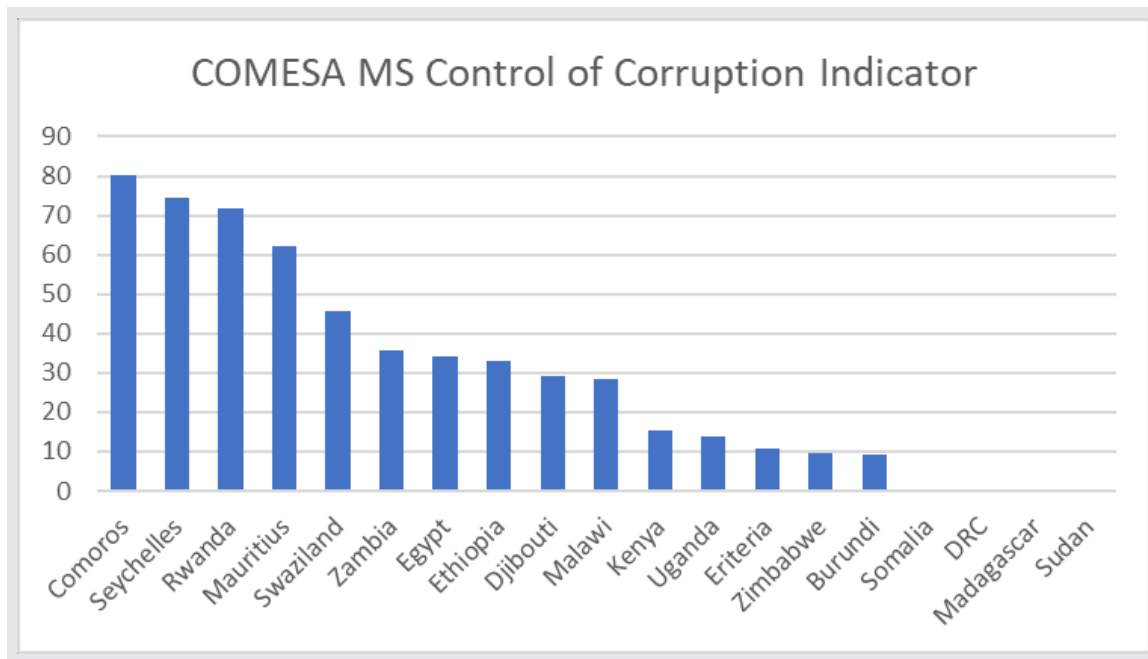
مؤشر مراقبة الفساد يعكس تصورات مدى استغلال النفوذ العام لتحقيق مقاصد خاصة، بما في ذلك أنواع الفساد الصغير والكبير وقيضه



الدول من الشمال لليمين: موريشيوس رواندا كينيا زامبيا سيشل جيبوتي ملاوي إسواتيني مصر أوغندا زيمبابوي إثيوبيا مدغشقر السودان جزر القمر بوروندي الكونغو الديمقراطية إرتريا الصومال

مقارنة الترتيب فيما يخص سهولة ممارسة الأعمال التجارية مقارنة بتصور الفساد يدل على أنه كلما كان تصور الفساد: 3 الشكل أكثر سوءاً كلما عنى ذلك ضمناً ضعف سهولة ممارسة الأعمال التجارية. الاستثناءات هي كينيا و سيشيل، حيث كان لدى الأولى تصور أسوأ للفساد مقارنةً بسهولة ممارسة الأعمال، وبالنسبة للأخيرة فالأمر عكس ذلك تماماً.

يبدو أن الشكل ٣ يوضح أنه بالنسبة للدول الأعضاء في الكوميسا، هناك ارتباط بين سهولة ممارسة الأعمال التجارية وتصور الفساد، بما يتماشى مع الشكل ٢. وتشمل التصنيفات الأخرى تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF). (كان ترتيب الدول الأعضاء في الكوميسا من ٥٢ إلى ١٣٩ في ٢٠١٨)، بينما صنفت مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI) - مراقبة قياس الفساد الدول الأعضاء في الكوميسا كما هو موضح في الشكل ٤ أدناه. والواقع أن فوائد منع الفساد من قبل الشركات واضحة للغاية. إن الامتثال لقوانين وأنظمة مكافحة الفساد التي تضمن الشفافية والمساءلة في الأعمال التجارية سيمنع الشركات التجارية من الانخراط في سوء السلوك الذي يخلق خطر المسؤولية القانونية، والخسائر المالية الجسيمة (من المسؤولية المالية المدنية / الجنائية)، والضرر بالسمعة. ومن المحتمل أن يؤدي هذا الأخير إلى خسارة العملاء، ويؤثر على التوظيف، وقد يؤثر على الاستثمار والتمويل.



الدول من الشمال لليمين: جزر القمر سيشل رواندا موريشيوس سوازيلاند زامبيا مصر إثيوبيا جيبوتي ملاوي كينيا أوغندا إرتريا زيمبابوي بوروندي الصومال الكونغو الديمقراطية مدغشقر السودان

الشكل 3: درجات مؤشر الرقابة على الفساد للدول الأعضاء في الكوميسا.

تصر منظمة الشفافية الدولية على أن الشركات التي لديها أنظمة إدارة مكافحة الفساد وبرامج الأخلاقيات قد عانت من حوادث فساد أقل بنسبة تصل إلى ٥٠٪، وتواجه احتمالات ضئيلة بأن تفقد فرص الأعمال مقارنة بالشركات التي لا تملك مثل هذه البرامج. إن تنفيذ ممارسات الامتثال الفعالة من أجل تقليل مخاطر الفساد من قبل الشركات يخلق إمكانية حقيقية لجلب الفائدة إلى ثقافة المؤسسة وعلامتها التجارية وخلق القيمة على المدى الطويل. على سبيل المثال، من خلال وجود مدونات قوية للأخلاقيات وآليات إبلاغ داخلية كافية، يمكن للشركات إيجاد ثقافة للمنظمة تتميز بالنزاهة والانفتاح والثقة وتحسين معنويات الموظفين.

علاوة على ذلك، فإن وجود إجراءات وممارسات سليمة له تأثيرات إيجابية أخرى على الشركات. إذ يتم تخفيض تكلفة ممارسة الأعمال التجارية (تقليل نفقات الدعاوى القضائية، واستراتيجيات السيطرة على الضرر، والعقوبات، وما إلى ذلك). ولكن يجب أن نقدر أيضاً أن مكاسب السمعة الحسنة تساعد على جذب الاستثمارات الأخلاقية. وفي الواقع، قد تكتسب المنظمات ذات الأخلاق الحميدة ميزة تنافسية مقارنة باللاعبين الآخرين.

جانب آخر من قضايا قطاع الأعمال هو النظر في الأمور من وجهة نظر المعايير. ويمكن القول إن الالتزام بالمعايير، مثل تلك التي تشرف عليها منظمة المعايير الدولية (ISO) يضمن الالتزام بالمعايير ويسمح بتسهيل التجارة عبر الحدود من خلال تعزيز الشفافية والنزاهة.

INTEGRITY



4. إطار القوانين / القواعد / الإرشادات حول الامتثال لمكافحة الفساد داخل الكوميسا

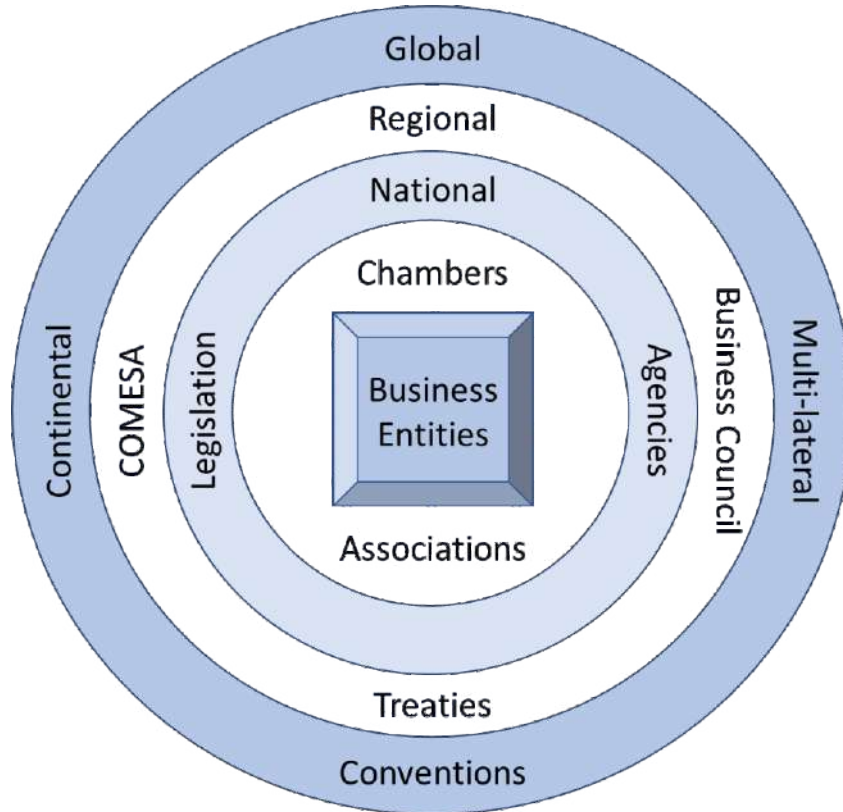
إن سياق مشروع نزاهة الأعمال وحرّك الامتثال لمكافحة الفساد من قبل مجلس أعمال الكوميسا (CBC) هو أولاً أن معظم، إن لم يكن جميع الدول الأعضاء في الكوميسا أطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) واتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد (AUCPCC). اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) هي معاهدة دولية متعددة الأطراف لمكافحة الفساد. وتفرض هذه المعاهدة التزامات على الدول الأطراف.

تحدد اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته أهداف ومبادئ ونطاق تطبيق اتفاقية منع الفساد ومكافحته. تنطبق الاتفاقية على الدول الأطراف في أفريقيا التي صدقت على الاتفاقية أو انضمت إليها.

في حين أن اتفاقيات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد تحدد الاتجاه العام على المستويين العالمي والقاري لمكافحة الفساد، فإنه على مستوى الدول الأطراف والدول الأعضاء، قد تم اتخاذ تدابير تشريعية لمعالجة الفساد والتعامل معه. وفي هذه الحالة، فإن لدى معظم الدول قوانين لمكافحة الفساد بشكل أو بآخر لا تجرم أنشطة الفساد المحددة فحسب، بل تفرض أيضاً عقوبات وتدابير رادعة أخرى. بالإضافة إلى ذلك، في معظم الأنظمة القضائية، تُنشئ قوانين مكافحة الفساد أيضاً هيئات أو وكالات لمكافحة الفساد لها ولاية محددة للتحقيق في قضايا الفساد وملاحقتها قضائياً.

الشكل ٥ أدناه عبارة عن رسم تخطيطي يرمي إلى إظهار كيف ينسجم دور مجلس أعمال الكوميسا مع التفاعل بين الاتفاقيات الدولية والقارية من جهة، والتشريعات السيادية من ناحية أخرى، وجمعيات الأعمال والغرف التجارية التي تسعى جميعها إلى التأثير في نزاهة العمل والامتثال لمكافحة الفساد بين الشركات بطريقة ما.

يوضح الشكل ٥ أيضاً أن أصحاب المصلحة المختلفين والجهات الفاعلة في مجلس أعمال الكوميسا يمكن أن يكونوا مهمين لترسيخ وتنفيذ النزاهة في الأعمال ودفع الامتثال لمكافحة الفساد.



المستويات رأسياً من أعلى لأسفل: عالمياً، إقليمياً، وطنياً، غرف، معاهدات، اتفاقيات؛ المستويات أفقياً من اليمين لليسار: متعدد الأطراف، مجلس أعمال، وكالات، تشريعات، الكوميسا، قارياً؛ في مركز الدائرة: كيانات الأعمال

بالرغم من وجود العديد من المستويات التي تبذل عندها جهود الامتثال لمكافحة الفساد وجهود نزاهة الأعمال 5: الشكل تجاه الشركات، إلا أن الفعالية لا تزال تمثل تحدياً. ومن ثم هناك حاجة لمشاريع مثل المشروعات المنفذة من قبل مجلس أعمال الكوميسا ومركز المشروعات الدولية الخاصة...

جميع الدول الأربع الأعضاء في الكوميسا (إثيوبيا ورواندا وموريشيوس وزامبيا) التي كانت جزءاً من مشروع تحديد النطاق واتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن منع (UNCAC) لتطوير القانون الإقليمي وقعت على اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في حين أن جميع البلدان الأربعة لديها تشريعات محلية لمكافحة الفساد وهياكل وآليات إنفاذ، هناك (AUCPCC) ومكافحة الفساد درجات متفاوتة من القوة والعمق في التنفيذ والمشاركة من قبل مجتمع الأعمال من أجل ضمان أن قوانين مكافحة الفساد تتناول قضايا نزاهة الأعمال على نطاق واسع. على سبيل المثال، بالإضافة إلى تشريع محدد لمكافحة الفساد، أدرجت موريشيوس في قانون الشركات مبادئ حوكمة الشركات التي تفرض على مديري الشركات واجب الرعاية فيما يتعلق ببعض أعمال الفساد. تنفذ التي يقودها مكتب المعايير في ISO 37001 زامبيا أنظمة إدارة مكافحة الرشوة على أساس معيار منظمة المعايير العالمية زامبيا. المعيار متاح لكل من القطاعين العام والخاص والتدريب متاح على نفس المستوى. يعزز تطبيق المعيار فرز المخاطر، وتوثيق السياسات والإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى منع أو الحد من الرشوة. ويسلط العرض العام أدناه الضوء على الإطار التشريعي للدول الأربع في مشروع تحديد النطاق.

إثيوبيا

يرد قانون مكافحة الفساد الإثيوبي في المقام الأول في إعلان تأسيس اللجنة الفيدرالية المنفحة للأخلاقيات ومكافحة الفساد وقانون مكافحة الفساد المعدل الذي يجرم الأشكال الرئيسية للفساد بما في ذلك الرشوة المعروضة والرشوة المتلقاة، ورشوة موظف أجنبي، وغسيل الأموال. ومدفوعات التسهيل / المتاجرة في النفوذ أمر غير قانوني، حيث يُحظر على موظفي الخدمة المدنية قبول الهدايا أو الضيافة التي قد تؤثر على قراراتهم. ومع ذلك، يبدو أن الإطار القانوني لمكافحة الفساد نادراً ما يتم تطبيقه. وفي حين أن الهيئة الاتحادية لمكافحة الفساد توجد على المستوى الاتحادي، هناك فروع على كل مستوى إقليمي. إن الهيكل المتفرد لإثيوبيا هو وجود تشريع لديوان المظالم الذي يتابع أي قضايا إدارية وإساءات ويستخدم هياكل الاستماع للمظالم في كل منظمة حكومية لمعالجة أي شكل من أشكال سوء المعاملة أو سوء الإدارة.

يشمل تشريع مكافحة الفساد في إثيوبيا أي نشاط فاسد سواء كان من قبل شركة خاصة أم لا. ومع ذلك، يجب أن يكون هناك جهاز حكومي ضالع في إعطاء أو تلقي رشوة لكي ينطبق قانون مكافحة الفساد. فعندما يتم مشاركة أنشطة فاسدة بين كيانين من القطاع الخاص، لا يسري القانون بسهولة. ويركز القانون في المقام الأول على القطاع العام، ويبدو أن هناك حاجة أيضاً لضمان مساءلة القطاع الخاص أيضاً.

لدى إثيوبيا أيضاً مدونة لحوكمة الشركات التي على الرغم من عدم إعطائها التقدير الكافي، إلا أنها تحتوي على الأحكام التالية لمعالجة الفساد، من بين أحكام أخرى:

- يجب أن يكون لدى الشركة سياسة لأداب المهنة ومكافحة الفساد ويجب أن تشجع وتحمي كاشفي الفساد من الموظفين عند مراقبة الممارسات غير القانونية والإبلاغ عنها
- يجب على الشركة الحفاظ على علاقات مفتوحة وشفافة مع السلطات الضريبية، والقيام بسداد ضرائبها جيدة التقدير وتجنب جميع أشكال التهرب الضريبي.

موريشيوس

على غرار الدول الأعضاء الأخرى في الكوميسا، لدى موريشيوس قانون لمكافحة الفساد يتمثل في قانون منع الفساد (POCA) الذي يجرم الفساد في كل من القطاعين العام والخاص ويؤسس للجنة المستقلة لمكافحة الفساد (ICAC). لكن الهيكل الجديد الذي تم إنشاؤه في موريشيوس هو الشراكة بين القطاعين العام والخاص ضد الفساد (PPPAC) التي تسعى إلى الانخراط في المناطق ذات المخاطر الشديدة المتعلقة بالفساد في مجتمع موريشيوس. أحد المجالات التي تسعى إلى معالجتها هو قبول الهدايا والضيافة وتعزيم التوصل إلى توصيات ونماذج لسياسات الهدايا للقطاعين العام والخاص.

علاوة على ذلك، كما ذكر أعلاه، فإنه بالإضافة إلى قوانين ووكالات مكافحة الفساد، ينشئ قانون الشركات بموريشيوس مبدأ حوكمة الشركات بحيث أن المديرين والمسؤولين الرئيسيين في الشركة لديهم واجب قانوني في الرعاية فيما يتعلق بالمنظمات ومسؤوليتهم عن تجنب الضرر المتوقع للشركة. وبالتالي، فيما يتعلق بأعمال الفساد، على مدير الشركة واجب العناية بما يلي:

- منع توزيع أو تلقي الرشاوى؛
- تجنب تضارب المصالح والكشف عن أي تضارب محتمل في المصالح وإدارته؛
- حماية أصول الشركة من الاحتيال الداخلي والخارجي؛
- أن يكون وفيًا لمصالح الشركة ومساهميها وأصحاب المصلحة.

الذي يتكون من مجموعة من (NCCG) هناك هيكل رئيسي آخر موجود في موريشيوس هو القانون الوطني لحوكمة الشركات مبادئ حوكمة الشركات مصحوبة بتوجيه حول كيفية تنفيذها عملياً. ينطبق هذا القانون بشكل خاص على كيانات المصلحة العامة، دوراً (MIOD) على النحو المحدد في القضايا المفاهيمية. بالإضافة إلى القانون الوطني لحوكمة الشركات، لعب معهد المديرين مهمًا في وضع معايير المساءلة التجارية بنشر دليل أدبيات المهنة لمديري وقادة الشركات.

والذي من ضمن مشاريعه مشروع (PACT) وأخيرًا، يوجد في موريشيوس أيضًا فريق عمل مكافحة الفساد في القطاع الخاص (الذي يمكن للشركات أن تصبح أعضاء فيه عند تلبية مستويات معينة من تدابير وآليات مكافحة الفساد. (IPP) التعهد بالنزاهة وعندما تصبح الشركات أعضاء في مشروع تعهد النزاهة تقوم بالتوقيع على تعهد النزاهة.

رواندا

تشمل الهياكل والآليات القائمة في رواندا للتخفيف من الفساد الذي يعم مجتمع الأعمال، قانونًا جديدًا لمكافحة الفساد صدر في ٢٠١٨. ويهدف القانون الجديد إلى منع ومعاينة الفساد في الأجهزة العامة، والمجتمع المدني، والمؤسسات الخاصة والمنظمات الدولية العاملة في رواندا.

بموجب القانون الجديد؛ هناك عدد من الالتزامات التي يتعين على المؤسسات الخاصة الالتزام بها، وتشمل ما يلي:

- « تنفيذ آليات منع الفساد
- « تنفيذ الأنشطة بشفافية
- « رفع تقرير إلى الجهات المختصة
- « التأكد من عدم وجود ممارسات فساد داخل المؤسسة
- « عرض الأنشطة التي تم تنفيذها في مجال منع الفساد بناء على طلب من جهة مختصة
- « حيازة وثيقة تصف الطرائق والأطر الزمنية لاتخاذ القرار
- « التعاون مع المؤسسات الأخرى بما يتماشى مع الإطار الزمني المطلوب أثناء عرض الأنشطة التي يتم تنفيذها أو تقديم أي

معلومات مطلوبة من قبل مؤسسة أخرى

«ضمان المعاملة المتساوية للعملاء وتقديم الخدمات في الوقت المناسب

بالإضافة إلى قانون مكافحة الفساد، هناك قوانين أخرى تحتوي على أحكام بشأن الفساد. وهي تشمل قانون المشتريات العامة، وقانون قواعد السلوك للقادة، وقانون منع جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمعاينة عليها. ويشمل البعض الآخر الأمر الرئاسي الذي يحدد مسؤوليات وتنظيم وعمل المجلس الاستشاري لمكافحة الفساد والظلم ومكتب أمين المظالم الذي يحدد الأدوار المختلفة للمؤسسات العامة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في مكافحة الفساد. لدى جمهورية رواندا أيضًا سياسة لمكافحة الفساد تنص على أن مجتمع الأعمال لا يزال بحاجة إلى التوعية بالالتزام بقانون مكافحة الفساد، ولتشجيع أفضل الممارسات في عدد من المعاملات التجارية الرئيسية مثل الشفافية في الأمور المالية، والقضاء على الفساد، وضمان جودة المنتج، والمعاملة السليمة للعمال، والامتثال لقوانين الأعمال، وما إلى ذلك، وأن الترويج لمعايير أخلاقيات المهنة هي مسؤولية اتحاد القطاع الخاص (PSF). وأخيرًا، يوجد أيضًا في رواندا مجلس حوكمة رواندا (RGB)، وهو وكالة حكومية مستقلة تأسست لرصد وتقييم الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة والسيطرة على الفساد داخل القطاع العام.

تشمل الهياكل والآليات القائمة في رواندا للتخفيف من الفساد الذي يعم مجتمع الأعمال، قانونًا جديدًا لمكافحة الفساد صدر في ٢٠١٨. ويهدف القانون الجديد إلى منع ومعاينة الفساد في الأجهزة العامة، والمجتمع المدني، والمؤسسات الخاصة والمنظمات الدولية العاملة في رواندا.

بموجب القانون الجديد؛ هناك عدد من الالتزامات التي يتعين على المؤسسات الخاصة الالتزام بها، وتشمل ما يلي:

- تنفيذ آليات منع الفساد
- تنفيذ الأنشطة بشفافية
- رفع تقرير إلى الجهات المختصة

قد توجد حاجة لمعايرة كيف ينفذ مشروع التعهد بالنزاهة. قد يتطلب القيام بذلك زيارة لموريشيوس

- التأكد من عدم وجود ممارسات فساد داخل المؤسسة
- عرض الأنشطة التي تم تنفيذها في مجال منع الفساد بناء على طلب من جهة مختصة
- حيازة وثيقة تصف الطرائق والأطر الزمنية لاتخاذ القرار
- التعاون مع المؤسسات الأخرى بما يتماشى مع الإطار الزمني المطلوب أثناء عرض الأنشطة التي يتم تنفيذها أو تقديم أي
- معلومات مطلوبة من قبل مؤسسة أخرى
- ضمان المعاملة المتساوية للعملاء وتقديم الخدمات في الوقت المناسب

بالإضافة إلى قانون مكافحة الفساد، هناك قوانين أخرى تحتوي على أحكام بشأن الفساد. وهي تشمل قانون المشتريات العامة، وقانون قواعد السلوك للقادة، وقانون منع جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمعاقبة عليها. ويشمل البعض الآخر الأمر الرئاسي الذي يحدد مسؤوليات وتنظيم وعمل المجلس الاستشاري لمكافحة الفساد والظلم ومكتب أمين المظالم الذي يحدد الأدوار المختلفة للمؤسسات العامة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في مكافحة الفساد. لدى جمهورية رواندا أيضًا سياسة لمكافحة الفساد تنص على أن مجتمع الأعمال لا يزال بحاجة إلى التوعية بالالتزام بقانون مكافحة الفساد، ولتشجيع أفضل الممارسات في عدد من المعاملات التجارية الرئيسية مثل الشفافية في الأمور المالية، والقضاء على الفساد، وضمان جودة المنتج، والمعاملة السليمة للعمال، والامتثال لقوانين الأعمال، وما إلى ذلك، وأن الترويج لمعايير أخلاقيات المهنة هي مسؤولية اتحاد القطاع الخاص (PSF). وأخيرًا، يوجد أيضًا في رواندا مجلس حوكمة رواندا (RGB)، وهو وكالة حكومية مستقلة تأسست لرصد وتقييم الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة والسيطرة على الفساد داخل القطاع العام.

زامبيا

هناك عدد من التشريعات المعمول بها والتي تسعى إلى معالجة الفساد والأنشطة الفاسدة بشكل عام، وأهمها التشريع الذي أنشأ لجنة مكافحة الفساد (ACC). قانون مكافحة الفساد الرئيسي في البلاد هو قانون مكافحة الفساد الذي يجرم الشروع في الفساد والرشوة المعروضة والمتقبلة والابتزاز ورشوة الموظف الأجنبي وإساءة استخدام المنصب وغسيل الأموال، من بين أحكام أخرى. ويحظر هذا القانون بخلاف غيره رشوة الموظفين العموميين الأجانب، ولا يحظر رشوة القطاع الخاص فحسب، بل يجرمها.

تشمل التشريعات الأخرى التي تتعامل مع الفساد قانون حظر ومنع غسل الأموال الذي يجرم غسل الأموال، ويفرض عقوبات على الجرائم المالية، ويطلب من المؤسسات المالية الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة. أما التشريع الآخر في هذا الصدد فهو قانون مركز الاستخبارات المالية المنشئ لمركز الاستخبارات المالية (FIC) مع سلطات لتلقي وتحليل ونشر الكشف عن المعاملات المشبوهة.

إلى جانب الأدوات التشريعية، هناك ممارسات وسياسات وطنية أخرى تسعى للحد من الفساد مثل أنظمة إدارة مكافحة الرشوة التي تم اقتباسها من معيار منظمة الأيزو ويتم الإشراف عليها من قبل مكتب المعايير في زامبيا لتكملة جوانب مكافحة الرشوة في قانون مكافحة الفساد. والمعيار متاح لكل من القطاعين العام والخاص ويقدم مكتب المعايير في زامبيا أيضًا التدريب حول المعيار. ويشجع تطبيق المعيار على تحديد المخاطر وتوثيق السياسات والإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى منع أو الحد من الرشوة.

علاوة على ذلك، توجد في حقل الاقتصاد في زامبيا سلطات إشرافية تنظم بطريقة أو بأخرى سلوك الأعمال وسلوك وكلاء الشركات بهدف ضمان المساءلة. وهي تشمل البنك المركزي وهيئة المعاشات والتأمين وهيئة أسواق رأس المال ومسجل التعاونيات. ويشمل البعض الآخر وكالة تسجيل البراءات والشركات، ومسجل الوكلاء العقاريين ونقابات المحامين والمحاسبين. وبطريقة أو بأخرى، فإن السلطات الإشرافية والتشريعات المنشئة لها تسعى بطرق عديدة إلى توضيح السلوك القانوني المتوقع للكيانات الخاضعة للإشراف والمواطنين والأجانب، كافة، المعنيين بها، والعقوبات التي ستنتج في حالات ارتكاب المخالفات أو الفساد.

هناك أيضًا في زامبيا على مستوى الأعمال ممارسات وأنشطة تسعى إلى معالجة الفساد مثل هياكل الحوكمة التي تقوم في شكل مجالس الإدارة التي لديها في معظم الحالات لجان للتدقيق والمخاطر، وفي بعض الحالات، تصل إلى حد تنفيذ مدونة قواعد السلوك أو أخلاقيات المهنة. ويشترط القانون على جميع الهيئات القانونية والإشرافية والمؤسسات المملوكة للدولة وبعض الكيانات العامة أن يكون لها مجالس إدارة.

4.2 مشاهد من دول أخرى

كينيا

بصرف النظر عن حالات إنفاذ قانون مكافحة الفساد وغيرها من القواعد والإرشادات من البلدان الرائدة، هناك فائدة كبيرة في

فحص الممارسات في الدول الأعضاء الأخرى في الكوميسا لتوسيع قاعدة المعرفة لأغراض إعداد مدونة إقليمية لمكافحة الفساد. على سبيل المثال، كبداية في كينيا، يحظر قانون الرشوة لعام ٢٠١٦ وقانون مكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية لعام ٢٠٠٣ كل من الأشكال المالية وغير المالية للرشوة، ويتحمل كل من الراشي والمرتشي المسؤولية. كما تُحظر الرشوة في القطاع الخاص، كما هو الحال مع مدفوعات التيسير، ومن الواجب عند وقوع فعل رشوة الإبلاغ عنه في غضون ٢٤ ساعة وإلا مواجهة نفس العقوبة. عقوبة الرشوة إذا ثبتت الإدانة بها تصل إلى ٥ ملايين نقطة غرامة و ١٠ سنوات سجن والحرمان من الأهلية لشغل منصب مماثل، ذلك للأفراد؛ وللشركات تصل قيمة العقوبة إلى ٥ ملايين نقطة غرامة و ١٠ سنوات من الحرمان من الأهلية لتقديم العطاءات للعقود الحكومية.

علاوة على ذلك، ينص قانون أسواق رأس المال على أنه يتعين على مجلس الإدارة ما يلي:

- إضفاء الطابع الرسمي على المعايير الأخلاقية من خلال وضع قواعد للأخلاقيات والسلوك، ويجب التأكد من الامتثال لها
- مراجعة دورية لقواعد السلوك والأخلاق. وإلى جانب ذلك، يجب توفير ملخص لهذه القواعد على موقع الشركة الإلكتروني
- وضع معايير السلوك الأخلاقي المطلوب من أعضائه وكبار المديرين وجميع الموظفين وضمان مراعاة تلك المعايير
- وضع وتنفيذ سياسة الإبلاغ عن المخالفات للشركة.

السودان

يحرم قانون مكافحة الرشوة في السودان الرشوة بكل أشكالها المالية وغير المالية، بما في ذلك الوعود والطلبات والعروض. يقع كل المشاركين في جريمة الرشوة تحت طائلة القانون بما فيهم الراشي ومستلم الرشوة والوكيل وأي شخص يحقق فائدة من الرشوة. وتحرم الرشوة في القطاع الخاص أيضاً. تصل العقوبات في رشوة القطاع الخاص إلى السجن لمدة تصل إلى سبع سنوات، كما تصل عقوبة رشوة الموظف العام إلى عشرة سنوات. وعلاوة على ذلك، فإن سجل الشركات يتمتع بسلطات الملاحقة القضائية والتحقيق في جرائم الغش والرشوة في الشركات، وينص قانون الشركات على التحري ومراجعة الحسابات بواسطة سجل الشركات أو من يعينه على أن يكون الغرض الأساسي من هذا التحقيق هو التأكد من أن شؤون الشركة يتم إدارتها بصورة صحيحة وأن حسابات الشركة صحيحة وحقيقية. وبالإضافة إلى ذلك يشمل التفيتيش ما يلي:

- ما إذا كانت أعمال الشركة يتم إدارتها بدون أي قصد للاحتيال على الدائنين أو الأعضاء أو أي شخص آخر، أو لأي غرض آخر احتيالي أو غير قانوني؛
- أو تتم إدارتها بطريقة قمعية لأي جماعة من أعضائها، أو أن تكون قد تم تكوينها لأغراض احتيالية أو غير قانونية؛
- أو أن يكون أشخاص لهم علاقة بتكوينها أو إدارة شؤونها قد أدبوا بالاحتيال أو إساءة استغلال سلطاتهم أو بأي سوء سلوك آخر تجاه الشركة أو تجاه أعضائها؛
- أو أن أعضاء الشركة لم يكونوا يحصلون على كل المعلومات ذات الصلة بشؤون الشركة التي يُتوقع بطبيعة الحال حصولهم عليها.

تنزانيا

يحرم قانون منع ومكافحة الفساد التنزاني كل أنواع الرشوة المالية وغير المالية، بما في ذلك الوعود والمطالبات. الأطراف المساءلة هي من يعطي الرشوة ومن يستلمها والمسؤول والوسطاء. وبالرغم من عدم ذكرها صراحة، يبدو أن القانون لا يسمح بالرشاوى حتى في القطاع الخاص، وكذلك دفع مال التسهيل. يفرض القانون إبلاغ السلطات عن حالات الرشوة، وفي حالة الإدانة تكون هناك غرامات مالية بالإضافة إلى السجن لمدة تصل إلى خمسة سنوات، وتشمل العقوبة استرجاع الأموال ومصادرة الأصول.

أوغندا

يحرم قانون مكافحة الفساد الاوغندي لعام ٢٠٠٩ وقانون حماية المبلغين عن الفساد لعام ٢٠١٠ كل أنواع الرشوة المالية وغير المالية، وان كل الأطراف المشاركة في الرشوة بما فيهم الراشي والمرتشي والوسطاء والمسؤولين سيقعون تحت طائلة القانون. كما أن الرشوة في القطاع الخاص هي أيضاً محرمة وأيضاً التسهيل. وتشمل العقوبات في حالة الإدانة السجن لمدة تصل إلى عشر سنوات مع إضافة غرامة لم يحددها القانون.

ومثال آخر من أوغندا يتمثل في المبادئ التوجيهية لحوكمة أسواق المال، حيث هناك نص على الواجب الائتماني وواجب الرعاية والضوابط الداخلية ومنع الاحتيال والمخالفات المالية.

زيمبابوي

يحرم قانون مكافحة الفساد في زيمبابوي كل أنواع الرشوة سواء كانت مالية أو غير مالية كما يحرم الوعود والطلبات والعروض. ويشمل المشاركون في الجريمة كل من الراشي والمرتشي ووكلائهم. وتحرم الرشوة في القطاع الخاص فيما يتعلق بمخالفات الموظفين على حساب الشركة أو أصحابها بالرغم من أنه لا يوجد نص صريح على تحريم الممارسات الفاسدة التي تقوم على ارتكابها الشركة. وفي حالة الإدانة بالرشوة، فإن العقوبة هي السجن لمدة تصل إلى عشرين سنة، وتشمل الغرامة والمصادرة للأرباح المحققة لصالح الدولة أو صاحب العمل. وفر ما سبق من المراجعة قاعدة متينة للباحث تعمل على إعانتة في وضع مدونة إقليمية نموذجية يمكن أن تعتبرها عضوية مجلس الأعمال بالكوميسا صكاً يبسر الشفافية والنزاهة في تنفيذ العمليات اليومية في مجال الأعمال مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين.



5. المدونة الإقليمية: مبادئ النزاهة في الأعمال والالتزام بمكافحة الفساد في منطقة الكوميسا

5.1 ديباجة

يعمل مجلس الأعمال بالكوميسا، وهو منظمة تضم في عضويتها الشركات والمؤسسات التي تقود العمل الاقتصادي والتجاري في المنطقة، وتجمعهم تحت مظلة واحدة مع تنوعهم ومجالاتهم المختلفة، وهي الجهة المعترف لها بالتربح على قمة هرم القطاع الخاص ومجتمع الأعمال في منطقة الكوميسا، ويهدف المجلس إلى أن يكون هو المنظمة الأولى للقطاع الخاص في إفريقيا، حيث يعمل على تشجيع الصناعات المتنافسة والمرتبطة مع بعضها في النشاط الذي تمارسه، للمشاركة الفاعلة في الأسواق الإقليمية والعالمية من خلال الترويج لها وتسهيل إقامة الأعمال وتنمية الشركات.

إدراكاً لما يسببه الفساد من خسائر كبيرة للاقتصاد حيث يشوه الأسواق والتنافس ويعوق نمو القطاع الخاص ويعمل على خنق التجارة والاستثمار ويسبب شرخاً عميقاً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لدولنا.

واعترافاً بالعلاقة القوية ما بين الشفافية الراسخة والنزاهة وأخلاق العمل وبين تدفق رؤوس الأموال والتجارة والاستثمار والاندماج في السلاسل الإقليمية والعالمية.

وتأكيداً على أهمية مجهودات القطاع الخاص في الحد من الفساد وقيامه بدور مركزي في مكافحة الفساد داخل مؤسساتهم الاقتصادية وشركاتهم.

فإن مجلس الأعمال بالكوميسا يسعى في دفعه تجاه تشجيع النزاهة في الأعمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الكوميسا، إلى وضع مدونة إقليمية للالتزام بمكافحة الفساد وذلك لإرساء مبادئ الالتزام بنزاهة الأعمال ومكافحة الفساد في منطقة الكوميسا هي في الشركات والمؤسسات في منطقة الكوميسا. ويؤمن مجلس أعمال الكوميسا بأن مؤسسات الأعمال نفسها تواقفة إلى أن تكون من المستفيدين من العمل في مناخ يعزز من قيم العمل والنزاهة، ولذلك ومع إلقاء الضوء على مثل هذه المزايا، فإن الكثير من هذه المؤسسات ستكون سباقة إلى الالتزام بالعمل وفقاً لما تنص عليه المدونة الإقليمية لممارسة الأعمال.

5.2 الغرض

حيث تسعى المدونة الإقليمية إلى إرساء مبادئ الالتزام بالنزاهة ومكافحة الفساد في المؤسسات والشركات في منطقة الكوميسا. إنها توفر دليلاً يمكن أن تسترشد به الشركات لأغراض تكييف أو وضع أو تنفيذ نظم لإدارة الالتزام بالنزاهة ومكافحة الفساد تهدف إلى مكافحة الفساد وجعل سياسات مكافحة الاحتيال ضمن هيكل الحوكمة في الشركات والمؤسسات في منطقة الكوميسا. ومن المتوخى أيضاً أن يُسترشد بهذا القانون في اتخاذ التدابير اللازمة للحد من الفساد في منطقة الكوميسا.

5.3 النطاق

5.3.1 نظرة عامة

الواردة بها. سيكون تشتمل المدونة الإقليمية على مبادئ أساسية تحدد الفاعلين الرئيسيين الذين سيشاركون في إقامة واندماج المبادئ وجود الالتزام بمكافحة الفساد والنزاهة في الأعمال في النظام الاقتصادي محل تقدير، وفي هذا الخصوص، فإن الدول الأعضاء، والمنظمات التي تضم في عضويتها المؤسسات والشركات، والغرف التجارية في الدول الأعضاء، والمؤسسات والشركات ذات نفسها، كل أولئك هم الفاعلون الأساسيون في هذا النظام الاقتصادي. كل هؤلاء أساسيون في ضمان أن ما يلي من التدابير، التي سيتم تفصيلها بتوسع، تتسق مع الأحكام القانونية والتشريعية المحلية ومع الاتفاقيات الإقليمية والدولية، وأنها سيتم اعتمادها وتنفيذها كجزء من الالتزام بالنزاهة ومكافحة الفساد.

5.3.2 مسائل تعريفية

يشمل تعريف الفساد، لأغراض هذه المدونة الإقليمية، وتمشياً مع اتفاقية الاتحاد الإفريقي في مكافحة الفساد واسترشاداً بالتشريعات الوطنية للدولة، ولا يقتصر على ما يلي؛ الرشوة والابتزاز والاحتيال والغش والتواطؤ والاكراه ودفع المال لتسهيل تمرير المعاملات والمتاجرة بالنفوذ والمحسوبية والمحابة وغيرها من أشكال السلوك التي تنطوي على إساءة استغلال النفوذ والسلطة المخولة للمصلحة الشخصية.

تقع الرشوة عندما يعرض شخص على شخص آخر، أو يعده، أو يعطيه أو يستلم منه، أو يطلب أو يقبل منه فائدة مالية أو غير مالية بغرض أن يقوم الشخص الآخر بطريقة غير مشروعة بأداء عمل أو نشاط ذي صلة أو لمكافئة ذلك العمل غير المستحق. وينبغي أن يكون تفسير هذا التعريف متسقاً مع القوانين الوطنية لكل دولة.

تُقدم مدفوعات التسهيل، وهي عادة نقود قليلة أو هدايا، للموظف العام بغرض تسريع، أو تسهيل اجراء المعاملة التي هو في الأساس معين في الموقع ليقوم بأدائها. تُحرّم معظم التشريعات مدفوعات التسهيل، بما فيها اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمكافحة الفساد والعديد من تشريعات الدول الأعضاء. ويجب على الشركات الاجتهاد في الامتناع عن تقديم مدفوعات التسهيل. وينبغي الاسترشاد لتحريم مدفوعات التسهيل بالتشريعات الوطنية. المؤسسات المملوكة للدولة وكيانات المصلحة العامة هي إما مملوكة بصورة كاملة للدولة أو أن للدولة فيها النسبة الأكبر وهي تشارك في الأنشطة التجارية بالإنابة عن الدولة خلاف عرض السلع العامة.

5.4 مبادئ للكيانات المملوكة للدولة وكيانات المصلحة العامة

إن من المرغوب فيه بالنسبة للكيانات المملوكة للدولة وكيانات المصلحة العامة أن تبذل لها الحوافز وتهيأ لها القواعد واللوائح على مستوى الدول الأعضاء بما يتفق مع الاحكام الموجودة اصلاً حتى تتبنى هذه الكيانات مثل المبادئ التي سيرد تفصيلها أدناه ولكي تمسك بزمام المبادرة في الالتزام بنزاهة الأعمال ومكافحة الفساد وبالمدونة بصورة عامة:

المبدأ الأول: تحريم كل أنواع الفساد في الكيانات المملوكة للدولة وفي كيانات المصلحة العامة

تُحرم الكيانات المملوكة للدولة وكيانات المصلحة العامة كل أنواع الفساد المحددة في المادة ٥,٣,٢ وتضع من الآليات والسياسات ما يضمن التزام ممثليها والشركات التابعة لها ووكلائها والمقاولين الذين تتعاقد معهم وموظفيها بذلك.

المبدأ الثاني: وضع أنظمة متينة لحوكمة الشركات

على حكومات الدول الأعضاء أن تضمن أن الكيانات المملوكة لها وكيانات المصلحة العامة تسترشد بنظم متينة لحوكمة الشركات وأن إدارات هذه الكيانات لا تخضع لأي نفوذ سياسي لا مبرر له. ويشتمل هذا على ضمان وجود الرقابة المالية والإدارية المناسبة والإشراف.

المبدأ الثالث: تعزيز حوكمة الشركات في الكيانات المملوكة للدولة وفي كيانات المصلحة العامة

ضمان ان الكيانات المملوكة للدولة وكيانات المصلحة العامة تسترشد بقواعد حوكمة الشركات وتنفيذها على النحو الذي تحدده معاهد مثل معهد المديرين وأن تقوم بنشر حساباتها التي تم تدقيقها وتقارير حوكمة الشركات على نحو دوري كما توجه بذلك متطلبات حوكمة الشركات.

المبدأ الرابع: وضع السياسات والبرامج الخاصة بالامتثال لمكافحة الفساد

ضمان وضع الكيانات للبرامج والسياسات الخاصة بالامتثال الشامل لمكافحة الفساد. وأن تقوم أيضاً بإظهار التزامها بقيم العمل والنزاهة من خلال نظم إدارية قابلة للقياس، مستخدمة في ذلك علامات قياس من المعايير الدولية والإقليمية المعروفة.

المبدأ الخامس: الشفافية في عمليات الشراء

تُشجع الكيانات أو يطلب منها، من خلال السياسات الحكومية الخاصة بالمشتريات للخدمات العامة وضرائب الشركات وتمويل المشاريع ومنح الإعفاءات، أن تُظهر مدى تمسكها بقيم العمل والنزاهة بطرق يمكن قياسها، حتى تكون مؤهلة لتلك المزايا. ويجب على الكيانات، أيضاً في عمليات شراء الخدمات أن تضمن الامتثال لقوانين مكافحة الفساد والسياسات والإجراءات التي تؤكد على تعاملهم مع الشركات ومقدمي الخدمات الذين يتمتعون بأخلاقيات العمل السليمة

⁵ عبارة كيانات المصلحة العامة موجودة ومستخدمة في واحدة من الدول الأعضاء؛ هي موريشيوس، وكما هو محدد في المسائل المفاهيمية. من المؤمل أن تقوم الدول الأعضاء الأخرى بتقليد هذا المفهوم كجزء من وضع هيكلها التي ستعمل على سد العديد من الثغرات في معركة مكافحة الفساد.

من المرغوب فيه أن تجتهد المنظمات التي تضم المؤسسات التجارية في عضويتها والغرف التجارية والشركات والمؤسسات التجارية في منطقة الكوميسا في التأكد من التزامها بما يلي: (أ) اعتماد وتشجيع المبادئ المحددة للالتزام بالنزاهة في النشاط التجاري ومكافحة الفساد لأنفسهم والعمل بجدية على تنفيذها؛ (ب) اعتماد وتشجيع الالتزام بهذه المبادئ المعنية بالنزاهة ومكافحة الفساد في العمل التجاري والاقتصادي كجزء من متطلبات العضوية مع بعض السبل لإظهار مدى التزام عضويتهم بنفس المبادئ. ولذلك يجب على المنظمات التي تضم في عضويتها المؤسسات التجارية والشركات والمؤسسات أن تضمن الالتزام بما يلي من المبادئ:

المبدأ الأول: تحريم كل أنواع الفساد

تقوم المنظمات التي تضم في عضويتها المؤسسات والشركات التجارية والغرف التجارية بتحريم كل أنواع الفساد كما تحدده المادة ٥,٣,٢ وأن تضع من الآليات الخاصة والسياسات، مثل قواعد السلوك وسياسات الامتثال لمكافحة الفساد، وغيرها، بهدف ضمان التزام عضويتها وممثليها والشركات التابعة لها ووكلائها والمتعاقدين معها وموظفيها بالامتثال لها. يكون مجلس الإدارة والإدارة والموظفون كلهم على وعي كامل بهذه القاعدة، وبالتالي بواجب العمل على ضمان المزيد من الشفافية والنزاهة داخل المؤسسة.

المبدأ الثاني: ضمان وجود أنظمة حوكمة الشركات لدى الجمعيات والشركات المعنية

ضمان وجود هيكل الحوكمة مثل مجالس الإدارة واللجان المختصة المناسبة وذلك بهدف التأكد من الفصل ما بين مصلحة العمل التجاري والأنشطة المرتبطة به وما بين مصالح أصحاب العمل والتي قد تتعارض مع العمل التجاري السليم الذي يستند إلى القرار المبني على مبادئ وأخلاقيات التجارة. أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة التي يصعب عليها تطبيق الهياكل التي سبق ذكرها، فبإمكانها أن تضع آليات للإشراف على تطبيق أخلاقيات التجارة مثل أن يكون لها مدير مستقل.

المبدأ الثالث: وضع السياسات والبرامج الفعالة للامتثال لمكافحة الفساد لجمعياتهم أو شركاتهم مع وضع معايير مرجعية من أفضل الممارسات العالمية والإقليمية

وضع وتنفيذ قواعد السلوك والأخلاقيات، والسياسات والإجراءات للسلوك الصحيح والأخلاقي السليم في أداء الأنشطة التجارية. على الشركات والمؤسسات التجارية أن تضع مدونة قواعد السلوك والممارسة التنظيمية الداخلية للشركة من خلال سياسة رسمية يتبناها ويعتمدها كل المسؤولين الكبار في الشركة. يشتمل هذا على تنفيذ برامج مكافحة الفساد، وتعزيز استخدام الممارسات التجارية الحسنة، وضمان سلامة الإجراءات، والعمل بقدر الإمكان على منع تضارب المصالح في القيام بالأعمال التجارية.

وآليات تعمل على المراجعة المستمرة والتقييم لتدابير وآليات مكافحة الفساد التي تطبقها الشركات وعلاوة على ذلك، وضع وتنفيذ إجراءات وتحسينها والإبلاغ عنها وعن المخاطر المحتملة وحالات شبهات الفساد في الشركات. يوفر دليل غرفة التجارة العالمية لمكافحة الفساد مرشداً للجمعيات يمكنها استخدامه لهذا الغرض.

المبدأ الرابع: وضع آليات وسياسات كافية، شاملة الرقابة المالية، بهدف تحسين الشفافية، وحوكمة الشركات، والامتثال لمكافحة الفساد

وضع وتنفيذ السياسات والإجراءات المناسبة بما فيها الرقابة المالية للمساعدة في منع واكتشاف عمليات الفساد والتبليغ المالي الذي يخضع للتدقيق المناسب وإظهار الامتثال الفعال لمكافحة الفساد.

المبدأ الخامس: تخصيص الموارد أو ضمان تخصيص المسؤولية للتصدي لمنع الفساد ومنع انتهاك أخلاقيات العمل في المنظمة أو الشركة

اختيار أو تعيين موظف أو مجموعة من الموظفين للقيام بمهمة مراقبة الامتثال لمكافحة الفساد، أو في حالة عدم سماح الإمكانيات المالية بمثل ذلك التعيين، التأكد على جعل مراقبة الامتثال لمكافحة الفساد من ضمن الجوانب الأساسية للوصف الوظيفي لأحد المسؤولين المحددين، وذلك من أجل ترسيخ فعال لأنشطة مراقبة وتجنب الفساد في الشركات والمؤسسات التجارية. علاوة على ذلك، تنفيذ برامج التدريب على النزاهة في الأعمال التجارية والامتثال لمكافحة الفساد التي تشكل جزءاً من التطور المهني للموظف في الشركة.

المبدأ السادس: وضع سياسة لمعالجة حالات عدم الامتثال تتضمن آليات فعالة للإنفاذ عن طريق التحفيز المناسب أو تحمل وزر المخالفة أو الاثنين معاً

وضع وتنفيذ العمليات والإجراءات التي تحقق المعالجة الفعالة لحالات عدم الامتثال لتدابير مكافحة الفساد، وسياسات الامتثال، وقواعد السلوك، والنظم والإجراءات. ويجب أن يشمل ذلك نظاماً للتحفيز والردع.

المبدأ السابع: آلية فعالة لسرية الإبلاغ

خلق مناخ تعاوني مبني على الثقة يشعر فيه الناس بالارتياح للإفصاح عن مخاوفهم ويتعلمون كيف يرفعون تلك التقارير بما في ذلك عن طريق القنوات السرية. يجب ان تحمي الآليات الشخص أو الأشخاص المتورطين في الوقت الذي يتأكدون فيه من أن الامر الذي تم الإبلاغ عنه يخضع للتحقيق الدقيق وتتم معالجته بصورة سليمة مستخدمين في ذلك السلطات المناسبة. ويجب أن يكون لدى المنظمة أو المؤسسة إجراءات قوية لحماية المصادر ومنع ومعالجة حوادث الانتقام بسبب الإبلاغ عن حالات الفساد. ويجب أن تكون القنوات مؤمنة ويسهل الوصول إليها لكل الأطراف لضمان سرية الإبلاغ وتسجيل وحفظ المعلومات.

المبدأ الثامن: ضمان الامتثال لنظم وسياسات الامتثال لمكافحة الفساد في التعامل والعلاقات مع أي طرف من الأطراف الخارجية

تعزيز الشفافية والامتثال لمكافحة الفساد في كل المعاملات التجارية، خصوصاً تلك التي تنسم بطبيعة مالية، وتحديد الحوافز التي تشجع ذلك والعقوبات التي تردع المعاملات التجارية غير الشفافة بما في ذلك الكشف عن تضارب المصالح وضمان العدالة والشفافية في كل عمليات المشتريات.

المبدأ التاسع: مدفوعات التسهيل

يجب على الجمعيات أو الشركات أن تجتهد في القضاء على مدفوعات التسهيل وفقاً لموجهاً التشريعات لدى كل منهم. وعلى كل حال، في الحالات التي لا مناص فيها من تقديم مدفوعات التسهيل، يجب توفير موجهاً حول الحد الأقصى للدفع والإجراءات التي يجب اتباعها وذلك لضمان الشفافية.

المبدأ العاشر: وضع موجهاً لسياسات الهدايا

تقوم الجمعية أو الشركة بوضع وتنفيذ معالم وحدود واضحة لما يعتبر تقديم الهدايا في مقابل ما يعتبر تقديماً للرشوة، تتضمن عمل سجل للهدايا في الشركة أو المؤسسة وتحديد حد أقصى لتلك الهدايا التي تصدر عن الشركة. كما ان الهدايا التي تقدم للحكومة أو للمسؤولين الحكوميين يجب أن تكون متوافقة مع التشريعات الوطنية والدولية، ويجب ألا تشكل رشوة.

5.6 السياسات والإجراءات

يستعرض هذا القسم، كجزء من المدونة الإقليمية للامتثال لمكافحة الفساد، بعض السياسات والإجراءات التي يمكن لكيانات العمل التجاري وضعها لتبدأ في تنفيذ بعض أوجه نزاهة العمل التجاري والامتثال لمكافحة الفساد. ونقدم هنا مثالين، هما سياسات الهدايا والمبلغين عن حالات الفساد، كبيان عملي عن كيفية تنفيذ مثل هذه السياسات.

5.6.1 سياسة الهدايا

تظل مسألة تقديم الهدايا أو تقديم الضيافة في الشركات والمؤسسات واحدة من أكبر التحديات والمناطق المبهمة. ينبغي تبين الخط الرفيع الذي يفصل ما بين الرشوة والمتاجرة بالنفوذ من جهة وبين تقديم الهدية كرمز للتقدير من جهة أخرى. ولذلك من المهم وضع موجهاً ارشادية حول الهدايا ورموز التقدير على النحو الآتي:

- تحديد سقف القيمة الذي يجب عنده ألا يكون مقبولاً من موظفي الشركة استلام الهدية أو رمز التقدير
- تنوير كل الموظفين في الشركة عن آفة الرشوة وآثارها المدمرة على العمل التجاري وتضمن ذلك في التنوير الذي يقدم للموظفين الجدد
- عمل سجل للهدايا يتم فيه تسجيل كل الهدايا التي قام باستلامها الموظفون
- يجب القيام بتحديد العقوبات التي تقع على من يضبط بجريمة استلام الرشوة، بصورة جلية، ووضعها في مكان بارز يطلع عليه كل موظفي الشركة
- الشرح المفصل للضرر والآثار السالبة على الشركة التي يمكن ان تحدث نتيجة ضلوع احد افرادها في عمليات الرشوة وعرضها في مكان بارز ليطلع عليها الجميع.

يمكن أن يكون التبليغ السري، الذي يكشف حالات الفساد مع إخفاء شخصية من يقوم بالكشف، إذا استخدم بطريقة صحيحة، من الأدوات الهامة في مكافحة الفساد في المؤسسات التجارية وذلك لأنه من الممكن أن تكون هناك حوافز لمثل هذا الفعل، وأيضاً لأن هناك أشخاص يميلون بطبعهم إلى التبليغ عن الأفعال غير القانونية وبالضرورة أفعال الفساد. ومن أهم جوانب السياسة المتعلقة بالتبليغ السري حماية الأشخاص الذين يتصدون لمثل هذا العمل. ولذلك، فإن سياسات التبليغ السري يجب أن تشمل على ما يلي من الأحكام:

- يجب أولاً وقبل كل شيء الإعلان بوضوح وبشكل محدد في مكان العمل أن التبليغ السري عن الفساد يتم تشجيعه كوسيلة لمحاربة الفساد.
- يجب أن تكون الوسائل والآليات للتبليغ السري في وضع يمنح الشخص المُبلغ الثقة فيما يتعلق بسلامتهم الشخصية وتوفير الحماية لهم.
- ينبغي جعل هذا الإجراء واضحاً وغير معقد حتى يستطيع كل من يرغب في استخدام القنوات المخصصة للتبليغ استخدامها ببسر.
- لا يقع على الشخص المبلغ عبء تقديم دليل الإثبات أو المشاركة في التحقيقات حول الفعل غير القانوني الذي قام بالكشف عنه. يجب ضمان الحفاظ على السرية طوال مدة القيام بهذا الإجراء.
- وبالرغم من أنه قد تبرز الحاجة للإفصاح عن هوية المبلغ لدواعي الإجراءات القانونية، إلا أن هناك حاجة لأن تضمن الشركة أو المنظمة عدم وقوع أي أعمال انتقامية في حق من يقوم بالتبليغ كنتيجة لقيامه به.
- يجب إدراك حقيقة أن الخوف من الانتقام الذي قد يقع على المبلغين عن الفساد يعوق الكثير ممن يحتمل قيامهم بالتبليغ عن القيام بذلك، وعليه، فإنه من الضروري تقديم الضمانات للموظفين عن حمايتهم من أي أعمال انتقامية قد تقع عليهم جراء التبليغ عن حالات الفساد.
- يمكن عند الضرورة، وعندما يكون ذلك ممكناً، الرجوع إلى التشريعات ذات الصلة التي توفر الحماية لكاشفي حالات الفساد وللمبلغين السريين.
- وقد يكون أيضاً ضرورياً القيام بحملة، من خلال المنظمات التي تضم في عضويتها الشركات والمؤسسات التجارية ومن خلال الغرف التجارية لسن التشريعات التي تحمي كاشفي الفساد والمبلغين السريين عن حالات الفساد في نطاق السلطات القضائية التي لا يوجد بها مثل ذلك التشريع.
- يجب أن يتم داخل المؤسسة أو المنظمة توضيح الخطوات التي يجب اتباعها عند القيام بكتابة التقارير السرية التي تكشف حالات الفساد، ويتم ذلك التوضيح بصورة جلية.



التعهد

بينما تتعهد الدول الأعضاء في الكوميسا بالاستمرار في توفير
 المناخ الذي يساعد على الامتثال لمكافحة الفساد وعلى النزاهة في
 العمل وذلك من خلال الأطر القانونية المناسبة وغيرها من الأطر،
 أمثل المنظمة التي تضم في عضويتها الشركات
 والمؤسسات التجارية، أو العرقة التجارية، أو الشركة
 أتعهد هنا بالقيام بكل الأنشطة التجارية والاقتصادية بما يتفق مع المبادئ التي
 تحدها هذه المدونة الإقليمية.

- أتعهد أيضاً بأننا لن نعوض الطرف عن أو نشارك في أي نوع من الأنشطة أو
 الممارسات التي يشوبها عدم الأخلاق، ولنلتزم كامل الالتزام
 بالامتثال للقوانين واللوائح في المناطق التي ندير ونمارس فيها
 أعمالنا، ولا نمارس عملنا بطريقة مخالفة لمثل تلك القوانين واللوائح
 نتج عن عمد. ولنتزم، علاوة على ذلك، بضمان أداء عملنا بأمانة وبمهنية في كل معاملتنا التجارية وعلاقتنا
 وساضمن أن شركتنا ستقوم بإدارة كل أعمالنا بشفافية ونزاهة، وابتغاء نهج غير متسامح مع الرشوة والفساد
 داخل مؤسستي/شركتي وذلك بالقيام بخطوات عملية لترسيخ ثقافة أخلاق العمل الذي أتعهد بأن أبذل قصارى جهدي في كبح الفساد
 سيقود منطقة الكوميسا كلها للتمسك بأخلاق العمل حيث تزدهر بذلك التجارة والاستثمار.

متملاً عن

وقعه

بشهادة

في هذا اليوم

من شهر

2020



6. الخلاصة

توفر المدونة الإقليمية القواعد الإرشادية والإطار الذي تسترشد به الشركات والمنظمات في تعزيز اطرها وسياساتهم في الامتثال لمكافحة الفساد في منطقة الكوميسا. حيث تشتمل على مبادئ تعزز حوكمة الشركات وأخلاقيات العمل والامتثال لمكافحة الفساد داخل كل اجسام الأنشطة التجارية والاقتصادية بما فيها الكيانات المملوكة للدولة، وكيانات المصلحة العامة، والمنظمات التي تضم في عضويتها الشركات والمؤسسات التجارية، والغرف التجارية والمؤسسات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة في المنطقة. تعمل المدونة الإقليمية على تحديد وتيرة الجهود المشتركة التي يقوم بها القطاع الخاص في سبيل زيادة الوعي ووضع التدابير الفعالة والعملية للحد من الفساد وتطوير الاقتصادات في دول المنطقة.

التوصيات

تم وضع المدونة الإقليمية في هذا التقرير، بهدف تحقيق النزاهة في العمل والامتثال لمكافحة الفساد لتكون فعالة في تعزيز النزاهة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الكوميسا، وحتى يستطيع مجلس أعمال الكوميسا تحقيق أهدافه في تشجيع الصناعات المتنافسة والمرتبطة مع بعضها البعض على المشاركة الفعالة في الأسواق الإقليمية والدولية، لتحقيق كل ما سبق، لا بد من الاعتماد الواسع والفعال لهذه المدونة في كل انحاء الإقليم. ولتحقيق هذا، من المهم أن نحدد المدخل الرئيسي أو نقطة الاتصال التي يمكن الدخول منها على كل دولة من الدول من أجل جعل هذه الدول تعتمد المدونة وتتبنها. وبالتالي نوصي بما يلي:

• يقوم مجلس أعمال الكوميسا بتقديم مبادئ المدونة الإقليمية حول الامتثال لمكافحة الفساد للأمانة العامة للكوميسا بهدف اعتمادها.

• وانه من خلال مجلس أعمال الكوميسا يتم اعتماد المدونة بصورة فعالة من قبل المنظمات التي تضم في عضويتها الشركات والمؤسسات التجارية، والغرف التجارية ومن ثم يتم اعتمادها الشركات التي عضويتها.

• يمكن من خلال المنظمات التي تضم في عضويتها الشركات ومن خلال الغرف التجارية وضع آلية لتحفيز مؤسسات الأعمال التي تسجل لتبني المدونة – قد يكون ذلك في شكل منحها صفة المورد المفضل للكيانات المملوكة للدولة وكيانات المصلحة العامة، وما إلى ذلك.

• من الممكن انشاء آليات خاصة لإثبات أن المؤسسة المعنية قد بلغت مستويات معينة من النزاهة في العمل ومن الامتثال لمكافحة الفساد، والتي قد تصير من المطلوبات في إجراء المعاملات التجارية مع المؤسسات الحكومية ومع مؤسسات معينة منها مثل الكيانات المملوكة للدولة وكيانات المصلحة العامة وذلك في معاملات تجارية أساسية مثل المشتريات وطلبات القروض، وما إلى ذلك.

• أن يقوم مجلس أعمال الكوميسا، حيثما كان ذلك ممكناً، بتحديد شركاء يعمل معهم في الدول الأعضاء المختلفة بالتعاون مع المنظمات التي تضم في عضويتها المؤسسات والشركات التجارية والغرف التجارية، بهدف تشجيع الامتثال لمكافحة الفساد وتنفيذ المدونة الإقليمية.

1. African Development Bank(2015) News: International Anti-Corruption Day: AfDB calls for stronger measures in Africa. Retrieved from <https://www.afdb.org/en/news-and-events/international-anti-corruption-day-afdb-calls-for-stronger-measures-in-africa-15205>
2. Business Anti-corruption Portal <https://www.business-anti-corruption.com/country-profiles/zambia/>, accessed 2/10/19. www.oecd.org/investment/pfitoolkit
3. consulté le 24/10/19.
4. Worldwide Governance Indicators, World Bank, 2017
5. Klaus Schwab, Ed., World Economic Forum, 2018
6. Adekanye, L., Local Legislative Overview of Anti-Corruption Legislation and Governance Practices in Africa, CIPE.
7. Mary Crane-Charef, Stocktaking of Anti-Corruption and Business Integrity Measures for Southern African SOEs, OECD Corporate Governance Working Papers No. 18, 2015.
8. Governance for Africa: Rwanda Country Report: Business Integrity Project and Anti-Corruption Compliance, CBC, CIPE, 2018.
9. Fatma A. Elmaawy, Post Training Report on Anti-Corruption Compliance Training for Enterprises – a CBC Business Integrity Project, Milestones Resource Solutions, 2019.
10. Tibebu, Woinishet, Ethiopia Country Report: Business Integrity Project and Anti-Corruption Compliance, Addis Chambers, CBC, EICG, 2018
11. Chabala, Wala E.D., Zambia Country Report: Business Integrity Project and Anti-Corruption Compliance, CBC, CIPE, 2019
12. Transparency Mauritius, Mauritius Country Report: Business Integrity Project and Anti-Corruption Compliance, CBC, 2019
13. United Nations, United Nations Convention Against Corruption, New York, 2004
14. COMESA, Treaty Establishing the Common Market for Eastern and Southern Africa, Lusaka
15. OECD. (2016). Anti-Bribery Policy and Compliance Guidance for African Companies, OECD Publishing, Paris. Extrait de <https://www.oecd.org/daf/anti-bribery/Anti-Bribery-Policy-and-Compliance-Guidance-for-African-Companies-EN.pdf>



تم المشروع بدعم من مركز الأعمال التجارية الدولية الخاصة

